



**دور التوهم في التقعيد النحوي عند ابن
هشام الأنصاري: دراسة تحليلية إحصائية في
مغنى اللبيب عن كتب الأعراب**

د. محمد محمود عبد القادر على

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

كلية التربية - جامعة ٦ أكتوبر

DOI: 10.21608/qarts.2022.157734.1496

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

مجلة كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي - العدد (٥٦) يوليو ٢٠٢٢

ISSN: 1110-614X الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة

ISSN: 1110-709X الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية

<https://qarts.journals.ekb.eg>

موقع المجلة الإلكتروني:

دور التوهم في التقعيد النحوي عند ابن هشام الأنصاري: دراسة تحليلية إحصائية في معنى اللبيب عن كتب الأعراب

الملخص:

من خلال اطلاعي على موسوعة ابن هشام النحوية الموسومة بـ " معنى اللبيب عن كتب الأعراب" لاحظت شيوع ظاهرة التوهم النحوي فيه؛ مما يدعو لدراستها وبيان موقفه منها، وموقف النحويين السابقين عليه واللاحقين به، لما لهذه الظاهرة من تأثير في التقعيد النحوي؛ ولذلك وسم هذا البحث بعنوان:

" دور التوهم في التقعيد النحوي عند ابن هشام الأنصاري: دراسة تحليلية إحصائية في معنى اللبيب عن كتب الأعراب"

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث الاعتماد على المنهج الإحصائي، والوصفي، والتحليلي، ولهذه الدراسة تساؤلات دفعت إليها، وأهداف سعت إلى تحقيقها، ودراسات سابقة كشفت عن مدى ما تضيفه هذه الدراسة من خلال ما تعالجه من محاور أربعة تسبقها مقدم تحدد معالمها وتنتهي بخاتمة تبرز أهم نتائجها وما توصلت إليه من توصيات. ولهذه الدراسة خمسة محاور تمثلت فيما يأتي:

١. المحور الأول: مفهوم التوهم عند ابن هشام والنحويين القدامى والمحدثين.
٢. المحور الثاني: أسباب الوقوع في التوهم النحوي عند ابن هشام الأنصاري.
٣. المحور الثالث: علاقة التوهم بالقياس وأثره في التقعيد النحوي عند ابن هشام الأنصاري.
٤. المحور الرابع: منهج ابن هشام في معالجته للتوهم النحوي في معنى اللبيب عن كتب الأعراب.
٥. المحور الخامس: موقف ابن هشام من قضايا التوهم النحوي في معنى اللبيب عن كتب الأعراب.

الكلمات المفتاحية: التوهم، معنى اللبيب، ابن هشام، نحو، صرف، التقعيد النحوي.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين محمد بن عبد الله، الصادق الأمين، أفصح من نطق بالضاد وهدى البشر إلى طريق الرشاد المبين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإن الله تعالى أنزل كتابه الكريم وتعهده بحفظه، فقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر : ٩] وقد أنزل الله القرآن بأشرف اللغات، وحفظ اللغة بحفظه للقرآن الكريم؛ ولذلك سَخَّرَ اللهُ تعالى من عباده مَنْ يحفظ أمر اللغة؛ ليظل القرآن الكريم محفوظاً دون تحريف، أو تصحيف، أو توهم خطأ، أو وقوع لحن فيه إلى يوم الدين. وقد قام بهذه المهمة خير القيام النحويون واللغويون؛ لأنهم هم الذين تصدوا أولاً للحن، وثانياً أقاموا صناعة القواعد اللغوية، وأسسوا القوانين والأحكام المنطقية للغة العربية، التي تيسر لغير العرب النطق بالعربية كأهلها، فهم بذلك قد قَوَّموا المعوج، ورفعوا التَّوَهُّمَ في الخطأ، وأزالوا اللبس في المفهوم والتركيب، ومهدوا السبيل إلى تعلم العربية، حتى غدت في متناول الجميع، وهم في هذا الشأن طبقات يُسَلِّمُ السابقُ منهم اللاحقَ رايةَ الحفاظ على العربية والقرآن من ألسنةِ السوء والبهتان.

فناقشوا دقائق اللغة بعد استقرار قواعدها النحوية والصرفية، وظهرت لهم ظواهر قد توهموا فهمها والمقصد منها، ولربما جعلوا مِنْ توهمهم هذا مخرجاً لتخريج آرائهم وتصويب أفكارهم المبنية على أصول التفكير النحوي، ومصادر التقعيد اللغوي من سماع، وقياس، وتأويل، وتعليل.

وكان ابن هشام واحدًا من هؤلاء الذين أوكل الله إليهم مهمة حفظ لغة القرآن الكريم، فسخره الله لخدمة اللغة العربية، وزاده بسطةً في العلم ورجاحة في العقل، فَحَسَنَ تفكيرُهُ وِعَزَّرَ تصنيفَهُ وتأليفَهُ في النحو العربي حتى وصل علمه إلى الآفاق، وتسامع به القاصي قبل الداني، فلا تزال تتردد أصداء مقولة ابن خلدون بيننا -حتى يومنا هذا- إذ يقول: " ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه ". وقال عنه مرة أخرى: "إن ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحاه أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه"

ومن خلال اطلاعي على موسوعة ابن هشام النحوية الموسومة بـ " مغنى اللبيب عن كتب الأعراب" لاحظت شيوع ظاهرة التوهم في النحو لديه في كتابه هذا؛ مما يدعو لدراستها وبيان موقفه منها، وموقف النحويين السابقين عليه واللاحقين به، لما لهذه الظاهرة من تأثير في التقعيد النحوي؛ ولذلك وسم هذا البحث بعنوان: " دور التوهم في التقعيد النحوي عند ابن هشام الأنصاري: دراسة تحليلية إحصائية في مغنى اللبيب عن كتب الأعراب"

وقد اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الإحصائي، والوصفي، والتحليلي، ولهذه الدراسة تساؤلات حددت مشكلتها، وأسباب دفعت إلي دراستها، وأهداف سعت إلى تحقيقها، ودراسات سابقة كشفت عن مدى ما تضيفه هذه الدراسة من خلال ما تعالجه من محاور أربعةٍ تسبقها مقدمة تحدد معالمها، وتنتهي بخاتمة تبرز أهم نتائجها وما توصلت إليه من توصيات.

أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاتها التي دفعت إلى دراستها:

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود ظاهرة التوهم في أصول التفكير النحوي عند ابن هشام الأنصاري بصورة ملاحظة خاصة في كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، وعلى الرغم من ذلك فإن الباحثين لم يتطرقوا إلى دراستها، عند ابن هشام عامة وفي كتابه مغنى اللبيب خاصة. ونبعت من هذه المشكلة التساؤلات الآتية:

- ١- ما مفهوم التوهم عند ابن هشام والنحويين القدامى والمحدثين؟
- ٢- ما أسباب الوقوع في التوهم النحوي عند ابن هشام الأنصاري في مغنى اللبيب؟
- ٣- ما علاقة التوهم بالقياس وأثره في التقعيد النحوي عند ابن هشام؟
- ٤- ما منهج ابن هشام في دراسته للتوهم النحوي في مغنى اللبيب؟
- ٥- ما موقف ابن هشام من توهم النحاة في مغنى اللبيب؟

ثانياً: أهداف الدراسة: وقد هدفت هذه الدراسة إلى ما يأتي:

- ١- بيان مفهوم التوهم عند ابن هشام والنحويين القدامى والمحدثين.
- ٢- الكشف عن أسباب الوقوع في التوهم النحوي عند ابن هشام؟
- ٣- إبراز علاقة التوهم بالقياس وأثره في التقعيد النحوي عند ابن هشام؟
- ٤- الوقوف على منهج ابن هشام في تناوله لظاهرة التوهم النحوي في مغنى اللبيب.
- ٥- تعرف موقف ابن هشام من توهم النحاة في مغنى اللبيب.

ثالثاً: الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

وثمت دراسات سابقة تناولت التوهم عند النحاة عامة، وعند بعض الشخصيات النحوية المؤثرة في الدراسات النحوية والصرفية خاصة، مثل: سيبويه، والقراء. وفي مدى علمي لم أجد من الباحثين من تناول ظاهرة التوهم عند ابن هشام، وقد وجدت هذه الظاهرة متأصلة في أصول التفكير النحوي عنده، خاصة في كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، فقد تكرر لفظ "التوهم" ومشتقاته ومدلولاته كالغلط والخطأ والسهو في هذا الكتاب (١٢٠) مرة، في القضايا النحوية المختلفة، مما يدعو إلى دراسة هذه الظاهرة وتأصيلها في أصول التفكير النحوي عند ابن هشام، خاصة لما له من منزلة كبيرة في أصول التفكير النحوي، وما عرف عنه من تطور في الفكر، ونمو في الإنتاج النحوي، ثم الرغبة في تحليل ظاهرة التوهم، وتقويم أثرها في التقعيد النحوي في كتابه الموسوعي "مغنى اللبيب عن كتب الأعراب"، وفيما يأتي بيان هذه الدراسات، والتي سوف تفيد دراستنا بما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج للوصول إلى عرضها بمنهجية مختلفة وتحليل واقعي في تراث ابن هشام وتقويم جهوده في تناولها ومناقشتها ومن هذه الدراسات ما يأتي :

- ١- ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والصرفية، السيد رزق الطويل، مجلة اللغة العربية جامعة أم القرى، العدد الأول (١٩٨٢م).
- ٢- التوهم عند النحاة، رسالة ماجستير، إعداد، عبد الله أحمد جاد الكريم حسن، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، (١٩٩٨م)، وطبعت بمكتبة الآداب بالقاهرة عام (٢٠٠١م).
- ٣- التوهم دراسة في كتاب سيبويه، راشد أحمد جراري، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت. (١٩٩٩م)

- ٤- التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً، محمد عبدو فلفل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الرابعة والعشرون، العدد ٥٩، (٢٠٠٠م)
- ٥- مصطلح التوهم في كتاب سيبويه، محمد عبد الوهاب شحاتة، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، العدد، ١٤ (٢٠٠٢م)
- ٦- أثر التوهم في بناء القاعدة عند الفراء، حمدي الجبالي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، نابلس، فلسطين، المجلد ١، العدد ٢، (٢٠٠٥م)
- ٧- العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، سيف الدين طه الفقراء، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، عمان، الأردن. المجلد ١٣، العدد ١، (٢٠٠٦م).
- ٨- ظاهرة الحمل على التوهم في النحو، قاسم محمد صالح، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٧٤، (٢٠٠٨م).
- ٩- ظاهرة التوهم عند المعاصرين، ليلي السبعان، مجلة البيان، الكويت، العدد ٤٧٩، (٢٠١٠م).
- ١٠- ظاهرة التوهم في اللغة العربية، سيد محمد رضا ابن الرسول، وأمير صالح معوموي، مجلة بحوث في العربية، جامعة أصفهان، إيران، المجلد ٥، العدد ٩، (٢٠١٣م).
- ١١- العطف على المعنى أو التوهم في السبع المنجيات، رسالة ماجستير، إعداد، أحلام شماحي، جامعة محمد بن خيضر، بسكرة، الجزائر، (٢٠١٦م).
- ١٢- التوهم في آثار الدارسين، محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، مركز البحوث والنشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، (٢٠١٦م).

١٣- التوهم في النحو العربي عند القدماء والمحدثين: دراسة في التراكيب والدلالات، سنية محمد حسن، ومحمد صلاح فتح الباب، ومحمد بخيت، مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع) ماليزيا العدد ٣٤، (٢٠٢٠م)

ولعل اهتمام الباحثين والدراسين في كل زمان ومكان بظاهرة التوهم في النحو العربي - كما هو واضح من الدراسات السابقة- تكون دافعاً لدراسة هذه الظاهرة عند ابن هشام في سفره العظيم مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لإظهار رؤية ابن هشام ومنهجه في تناول هذه الظاهرة وتقييم جهوده فيها.

رابعاً: محاور الدراسة: جاءت هذه الدراسة في خمسة محاور تمثلت فيما يأتي:

المحور الأول: مفهوم التوهم عند ابن هشام والنحويين القدامى والمحدثين.

المحور الثاني: أسباب الوقوع في التوهم النحوي عند ابن هشام الأنصاري.

المحور الثالث: علاقة التوهم بالقياس وأثره في التقعيد النحوي عند ابن هشام الأنصاري

المحور الرابع: منهج ابن هشام في دراسة التوهم النحوي في مغنى اللبيب.

المحور الخامس: موقف ابن هشام من قضايا التوهم النحوي عند النحاة في مغنى اللبيب.

ونظراً لشهرة ابن هشام الأنصاري (ت/٧٦١هـ) وشهرة كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، وكثرة الدراسة حولهما فإن هذه الدراسة لم تتعرض إليهما بالترجمة والشرح ، وركزت على دراسة ظاهرة التوهم وأثره في التقعيد النحو في مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، ولكي لا يطول البحث .

المحور الأول

مفهوم التوهم عند ابن هشام النحويين القدامى والمحدثين.

يهدف هذا المحور إلى بيان مفهوم التوهم في اللغة وفي الاصطلاح عند النحويين وابن هشام والربط بين هذه المفاهيم قديماً وحديثاً من خلال أدبيات التراث النحوي والنصوص اللغوية من خلال كتاب مغنى اللبيب عن كتب الأعراب؛ للكشف عن دور ابن هشام في وضع مصطلح التوهم وتطور مفهومه لديه، ودوره في التععيد النحوي عنده وفي الدراسات النحوية. بادئاً بالمعنى اللغوي ثم الاصطلاحي عند النحاة القدامى والمحدثين خاتماً بتعريف ابن هشام للتوهم للكشف عن التأثير والتأثر في السابقين واللاحقين.

أولاً: مفهوم التوهم لغة:

الوهُمُّ لغة: (١) "مِنْ حَطَرَاتِ الْقَلْبِ، وَالْجَمْعُ أَوْهَامٌ، وَلِلْقَلْبِ وَهْمٌ. وَتَوَهَّمَ الشَّيْءَ : تَخَيَّلَهُ وَتَمَثَّلَهُ، كَانَ فِي الْوُجُودِ أَوْ لَمْ يَكُنْ. وَقَالَ : تَوَهَّمْتُ الشَّيْءَ وَتَفَرَّسْتُهُ وَتَوَسَّمْتُهُ وَتَبَيَّنْتُهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ" وهو (٢) قُوَّةٌ جِسْمَانِيَّةٌ لِلْإِنْسَانِ، مِنْ شَأْنِهَا إِدْرَاكُ الْمَعَانِي الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَحْسُوسَاتِ، وَهَذِهِ الْقُوَّةُ حَاكِمَةٌ عَلَى الْقُوَى الْجِسْمَانِيَّةِ كُلِّهَا، مُسْتَحْدِمَةٌ إِيَّاهَا اسْتِحْدَامَ

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - (١٤١٤ هـ)، مادة (وهم) فصل الواو، ص، ٦٤٣.

(٢) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس (ت: ١٢٠٥هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بدون تاريخ. مادة (وهم) ج ٤٣/٦٣.

العقلُ القويُّ العُقليَّةُ بِأَسْرِهِا. " وَوَهْمٌ فِي الْحِسَابِ، كَوَجَلٍ، وَ(يَوْهَمُ، وَهَمًا) : غَلِطَ، وَسَهَا. وَ(وَهَمَ) فِي الشَّيْءِ، كَوَعَدَ، وَ(يَهْمُ وَهَمًا) (ذَهَبَ وَهْمُهُ إِلَيْهِ، وَهُوَ يُرِيدُ غَيْرَهُ"^(٣)

ثانيًا: التوهم اصطلاحًا عند النحويين القدامى والمحدثين:

مصطلح التوهم ورد في الفكر النحوي منذ الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ) وسيبويه (١٨٠ هـ) والكسائي (١٨٩ هـ) والفراء (٢٠٧ هـ) وغيرهم كثير، فهو مصطلح قديم قدم الدراسات النحوية والصرفية نفسها^(٤). ويكاد الفراء أن يضع له مفهومًا حيث قال أثناء ذكره لمصطلح (التوهم) بأنه: ^(٥) " كل معنى احتمل وجهين ثم فرقت بينهما بكلام جاز أن يكون الآخر معربًا بخلاف الأول. من ذلك قولك: ما أنت بمحسن إلى من أحسن إليك ولا مُجْمَلًا، تنصب المجمل وتخفضه: الخفض على إتباعه المحسن، والنصب أن تتوهم أنك قلت: ما أنت مُحسنًا."

وقد قامت على هذا المصطلح عدة دراسات معاصرة تناولته في التراث النحوي والتوجهات المعاصرة، وقد ذكرت معظمها في الدراسات السابقة.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) السيد رزق الطويل، ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والصرفية، مجلة اللغة العربية جامعة أم القرى، العدد الأول (١٩٨٢ م)، ص ٧٢

(٥) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت: ٢٠٧ هـ) معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط ١، ٣٤٨/٢

يعرف الدكتور/ السيد رزق الطويل مصطلح " التوهم " بأنه " ^(٦) نوع من التخيل العقلي، لأمر غير موجودة، يبنى عليها الإنسان تصرفاً معيناً، فإن صح توهمه انتهى إلى تبين ومعرفة، وإذا لم يصح انتهى إلى الغلط والسهو، ويقول أيضاً: " وإذا نظرنا إلى ما يريده النحاة من هذا المصطلح نجد أنه لون من التفسير لبعض الظواهر اللغوية التي تعجز أقيسة النحويين والصرفيين عن استيعابها، وإخضاعها لقواعدهم "

يقول الدكتور/ راشد جراري: ^(٧) "التوهم في النحو - من خلال استقراء كتاب سيبويه- تخيل وجود ما يقتضي نطقاً معيناً، وجريان الكلام عليه، أو تخيل خلو الموضوع مما يقتضي ذلك "

ويقول الدكتور/ عبدالله جاد الكريم: ^(٨) " التوهم وتفسير تخيلي يضطر إليه النحاة والصرفيون، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى، في محاولة للتوفيق والانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكمات الفصيحة - التي لا ريب في صحتها- وبين هذه القواعد النحوية والصرفية، ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم. "

وعلى الرغم من تفاوت مفهوم النحويين المعاصرين لمصطلح التوهم في النحو العربي فإن لابن هشام رؤيته البينة في تحديد مفهوم التوهم، ومناقشته مع النحويين السابقين عليه، وتطبيقاته الفعلية للتوهم في كتابه معنى اللبيب عن كتب الأعراب. وسوف نعرض

(٦) السيد رزق الطويل، ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والصرفية، ص: ٧٢.

(٧) راشد أحمد جراري، التوهم دراسة في كتاب سيبويه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت. (١٩٩٩م)، ص: ٧٦.

(٨) عبد الله أحمد جاد الكريم حسن، التوهم عند النحاة، مكتبة الآداب بالقاهرة عام (٢٠٠١م). ص: ٣٠.

لذلك في هذا الدراسة بوضوح الفكرة وتطبيقاتها عند ابن هشام الأنصاري النحوي (ت) /
 (٧٦١ هـ)

ثالثاً: مفهوم التوهم عند ابن هشام الأنصاري

ورد مصطلح التوهم في أصول التفكير النحوي عند ابن هشام الأنصاري في كتابه معنى اللبيب عن كتب الأعراب بجميع مشتقاته اللغوية حيث تكرر في هذا الكتاب الموسوعي لفظ (التوهم) معرّفًا بالألف واللام (٦) مرات، ولفظ (الوهم) اسمًا (٢٥) مرة ، ولفظ (تَوَهَّمَ) بصيغة الماضي (١٧) مرة، ولفظ (بِتَوَهَّمَ) بصيغة المضارع (١٠) مرة، ولفظ (وَهَمَ) بصيغة الماضي (٢١) مرة، ولفظ (مُتَوَهَّمَ) بصيغة اسم الفاعل من المصدر المزيد (٤) مرات بمجموع تكرر لهذا اللفظ بمشتقاته (٨٣) مرة، كما وردت ألفاظ (الغلط ، والخطأ، والسهو) وتحمل جميعها معنى التوهم، فتكرر لفظ (الغلط) ٧ مرات، ولفظ (الخطأ) ١٥ مرة، ولفظ (سهو) ١٦ مرة، وهذا يدل على ترسيخ هذه الظاهرة في أصول التفكير النحوي عند ابن هشام.

المقصود بالتوهم النحوي عند ابن هشام “^(٩) أن يجري المتكلم لسانه إلى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها، كأن يقول: في كنت وكأثوا في الناقصة فعل وفاعل؛ لما ألف من قول ذلك في نحو: فعلت وفعلوا. وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو اضطرار غير مألوف، وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دمية والمبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط فلذلك يعاب عليه. والتوهم أيضا هو أن يعرب شيئا طالبا

(٩) ابن هشام، معنى اللبيب، ص: ٨٨١

لشَيْءٍ ويهمل النَّظْرَ فِي ذَلِكَ الْمَطْلُوبِ كَأَنْ يَعْرِبَ فَعَلًا وَلَا يَتَطَلَّبُ فَاعِلَهُ أَوْ مُبْتَدَأً وَلَا يَتَعَرَّضُ لَخْبَرِهِ، بَلْ رُبَّمَا مَرَّ بِهِ فَأَعْرَبَهُ بِمَا لَا يَسْتَحَقُّهُ وَنَسِيَ مَا تَقَدَّمَ لَهُ"

وأشار ابن هشام إلى منزلة التوهم عند النحويين بأنه: ^(١٠) "وَقَعَ فِي كَلَامِهِمْ أُبْلَغُ مِمَّا ذَكَرْنَا، وَهُوَ" تنزيلهم لفظاً مَوْجُوداً مَنْزِلَةً لَفْظِ آخِرٍ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ، وَتَنْزِيلُهُمُ اللَّفْظَ الْمَعْدُومَ الصَّالِحَ لِلْوُجُودِ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْجُودِ... وَلَيْسَ بِإِلْزَامٍ أَنْ يُعْطَى الشَّيْءُ حَكْمَ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ" يتبين من تعريف ابن هشام للتوهم الآتي:

- ١- أن التوهم ظاهرة كلامية لفظية تجري على الألسنة وتقع في كلام العرب. وفي مقالات النحويين.
- ٢- أن المتكلم قد يألف الخطأ، فلا يشعر بالغلط.
- ٣- أن التوهم يحتمل معنى النسيان، كأن يعرب فعلاً ولا يتطلب فاعله، أو مبتدأً ولا يتعرض لخبره. فنسي ما تقدم له.
- ٤- أن التوهم أن يعرب الشيء بما لا يستحق
- ٥- أن التوهم نوع من القياس قد يكون صحيحاً وقد يكون خاطئاً، وأن المتوهم لا يدرك الفرق بينهما، ومن هنا يقع في التوهم، فالقياس الصحيح هو تنزيل اللفظ الموجود منزلة لفظ آخر غير موجود لعله كونه بمعناه. والقياس الخاطئ أو الغلط هو تنزيل اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة اللفظ الموجود. لعله غير المشابهة.

(١٠) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ت/ ٧٦١هـ) تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦، (١٩٨٥) ص: ٨٨٩.

٦- أن علة الشبهة في التوهم لا تلزم أن يعطى الشيء حكم ما هو في معناه. فقد يُنصَرُ شيء مما في معناه.

٧- أن التوهم هو أن يتوقع نحوي أو عربي أو شاعر شيئاً على أنه صواب ثم يتبين بعد ذلك أنه خطأ أو غلط.

٨- أن التوهم شيء غير مقصود الوقوع فيه.

٩- أن التوهم ضرب من تخريج النص على القاعدة النحوية. ومحاولة إيجاد توجيه أو تعليل أو تأويل منطقي لبيان وصفٍ لظاهرة موجودة لفظاً في كلام العرب، وخفى على النحوي علة وجودها.

وقد ساق ابن هشام في كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ما يثبت ذلك، شارحاً ومخرجاً كل توهم، بل أخذ يتتبع النحاة بدءاً من الخليل وسيبويه نهاية بمعاصريه من النحاة، معلماً على كل من توهمت له نفسه في مسألة نحوية، وكان ابن هشام قد استمسك ناصية القول ونهايته في تطبيق ظاهرة التوهم في النحو العربي، وقد برز جهده في فهمه لظاهرة التوهم وفيما يأتي بيان ذلك من خلال كلام ابن هشام نفسه عن ظاهرة التوهم وأثرها في التقعيد النحوي في كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعراب:

١- توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه وليس كذلك.

قال ابن هشام: (١١) " وَلَا فِرْقَ فِيمَا نَكَرْنَا بَيْنَ كَادٍ وَبِكَادٍ فَإِنْ أوردَ عَلَى ذَلِكَ ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة : ٧١] مَعَ أَنَّهُمْ قَدِ فَعَلُوا إِذْ الْمُرَادُ بِالْفِعْلِ الدَّبْحُ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿فَدَبَّحُوا﴾ [البقرة : ٧١] فَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنِ حَالِهِمْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَوَّلًا بَعْدَاءَ مِنْ

(١١) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٨٦٩.

ذَبَحَهَا بِدَلِيلٍ مَا يُتَلَى عَلَيْنَا مِنْ تَعْنَتِهِمْ وَتَكَرَّرَ سُؤَالُهُمْ وَلَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ مِثْلِ هَذَا فِيمَنْ انْتَقَتَ عَنْهُ مَقَارِبَةَ الْفِعْلِ أَوْلَا ثُمَّ فَعَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ تَوْهَمٌ مِنْ تَوْهَمٍ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ بِعَيْنِهِ هُوَ الدَّالُّ عَلَى حُصُولِ ذَلِكَ الْفِعْلِ بِعَيْنِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا فَهْمُ حُصُولِ الْفِعْلِ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ كَمَا فَهَمَ فِي الْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فَذَبَحُوهَا"

٢- التوهم بمعنى الغلط

ورد التوهم بمعنى الغلط عند ابن هشام في معنى اللبيب (٧) مرات في قضايا مختلفة منها ما يأتي:

- الغلط في إعراب (ثم بالفتح) مفعولاً، وهو ظرف لا يتصرف.

قال ابن هشام: ^(١٢) "ثُمَّ بِالْفَتْحِ: اسْمٌ يَشَارُ بِهِ إِلَى الْمَكَانِ الْبَعِيدِ نَحْوُ ﴿وَأَزَلَفْنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] وَهُوَ ظَرْفٌ لَا يَتَّصِرُ فَلِذَلِكَ غَلَطَ مِنْ أَعْرَبِهِ مَفْعُولًا لِرَأَيْتَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠] وَلَا يَتَقَدَّمُهُ حَرْفُ التَّنْبِيهِ وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْهُ كَأَفِ الْخَطَابِ "

٣- التوهم سبب من أسباب الوقوع في الغلط عند ابن هشام

قال ابن هشام ^(١٣): "لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا ... شَعِيثُ ابْنِ سَهْمٍ أُمَّ شَعِيثِ ابْنِ مَنَقَرٍ" ^(١٤)

(١٢) ابن هشام، معنى اللبيب، ص: ١٦٢

(١٣) ابن هشام، معنى اللبيب، ص: ٦٢

(١٤) للأسود بن يعفر بن عبد القيس انظر: الأغاني، لأبي فرج الأصبهاني، تحقيق: أحمد عبدالستار

فرج، دار الثقافة، بيروت، ١٣ / ١٤

الأصل أشعيث بِالْهَمْزِ فِي أَوَّلِهِ وَالتَّنْوِينِ فِي آخِرِهِ فَحَذَفَهُمَا لِلضَّرُورَةِ وَالْمَعْنَى مَا أَذْرِي أَي النسبين هُوَ الصَّحِيحُ وَمِثْلُهُ بَيْتُ زُهَيْرِ السَّابِقِ، وَالَّذِي غَلَطَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ حَتَّى جَعَلَهُ مِنَ النَّوْعِ الْأَوَّلِ تَوْهَمَهُ أَنْ مَعْنَى الْإِسْتِفْهَامِ فِيهِ غَيْرُ مَقْصُودِ الْبَيِّنَةِ لِمَنَافَاتِهِ لِفِعْلِ الدَّرَايَةِ. وَجَوَابُهُ أَنْ مَعْنَى قَوْلِكَ عَلِمْتَ أَزِيدَ قَائِمٌ عَلِمْتَ جَوَابٌ أَزِيدَ قَائِمٌ وَكَذَلِكَ مَا عَلِمْتَ"

في النص السابق فرق ابن هشام بين الغلط والتوهم وجعل حدوث الغلط نتيجة لوقوع التوهم.

وفي نص آخر نجد ابن هشام لا يقبل التوهم أو الوقوع في الغلط فإذا خالف المسموع أو القاعدة أرجأ ابن هشام الغلط إلى الشاعر أو الرواة الذين روا شعره. يقول ابن هشام^(١٥):

أرى الدَّهْرَ إِلَّا مَجْنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبَ الْحَاجَاتِ إِلَّا مَعْدَبًا^(١٦)

إِنَّمَا الْمَحْفُوظُ وَمَا الدَّهْرُ ثُمَّ إِنَّ صَحْتَ رِوَايَتِهِ فَتَخْرُجُ عَلَى أَنْ أَرَى جَوَابَ لِقَسْمِ مُقَدَّرٍ وَحَذَفْتَ لَا كحذفها فِي ﴿قَالُوا تَأَلَّه تَفْتَوُا﴾ [يوسف: ٨٥] وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ الْمَفْرُغُ وَأَمَّا بَيْتُ ذِي الرِّمَّةِ فَقِيلَ غَلَطَ مِنْهُ وَقِيلَ مِنَ الرِّوَاةِ وَإِنَّ الرِّوَايَةَ آلا بِالتَّنْوِينِ أَي شَخْصًا وَقِيلَ تَتَفَكَّرُ تَامَّةً بِمَعْنَى مَا تَتَفَصَّلُ عَنِ التَّعَبِّ أَوْ مَا تَخْلُصُ مِنْهُ فَنَفِيهَا نَفِيٌّ وَمَنَاخُهُ حَالٌ وَقَلَّ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ هِيَ نَاقِصَةٌ وَالْحَبْرُ عَلَى الْحَسْفِ وَمَنَاخُهُ حَالٌ وَهَذَا فَاسِدٌ لِنَبَاءِ الْإِشْكَالِ إِذْ لَا يُقَالُ جَاءَ زَيْدٌ إِلَّا رَاكِبًا"

(١٥) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ١٠٢

(١٦) قائله بعض بنى سعد، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١ هـ)، شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان مزيل وتعليقات: الشيخ محمد

محمود ابن التلاميذ المركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي (١٩٦٦) ٢٢٠/١

وقد ذكر ابن هشام صراحة أن الغلط هو التوهم فقال^(١٧):

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ... البَيِّت^(١٨)

ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه إنشاده البَيِّت وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فأعرض عليه، بأنا متى جَوَزْنَا ذلك عَلَيْهِمْ زَالَتِ التَّقَةُ بكلامهم وأمتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يُقال في كل نادر إن قائله غلط

والغلط الذى يقصد ابن هشام ليس النادر بل المخالف للسمع والقياس كما في

المثال السابق (وأما بيت ذي الرمة فقل غلط منه وقيل من الرواة)

ذهب ابن هشام إلى أنه: لا يصح الوهم أو التوهم بالخروج على أئمة النحاة الموثوق بعلمهم والمؤسسين إلى مذهبهم حيث قال: ^(١٩) "ومن الوهم في الأول أن يقول من لا يذهب إلى قول الأَخْفَش والكوفيين في نحو ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٥]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، و﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] إن المرفوع مُبْتَدَأٌ وَذَلِكَ خَطَأٌ لِأَنَّهُ خِلَافٌ قَوْلٍ مِنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا قَالَهُ سَهْوًا وَأَمَا إِذَا قَالَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ أَوْ الْكُوفِيُّ فَلَا يَعِدُ ذَلِكَ الْإِعْرَابُ خَطَأً؛ لِأَنَّ هَذَا مَذْهَبٌ ذَهَبُوا إِلَيْهِ وَلَمْ يَقُولُوهُ سَهْوًا عَن قَاعِدَةٍ نَعَم الصَّوَابُ خِلَافَ قَوْلِهِمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَأَجَازُوا أَنْ يَكُونَ

(١٧) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٦٢٢

(١٨) هو من قصيدة لزهير بن أبي سلمى، ديوانه، تحقيق: محمد إسماعيل الصاوي، دار الكتب

المصرية، (١٩٤٤)، ص: ٢٨٧

(١٩) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٦٥٨

المَرْفُوعَ مَحْمُولًا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ كَمَا يَقُولُ الْجُمْهُورُ وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَجَهَا ثَالِثًا وَهُوَ أَنْ
يَكُونَ قَاعِلًا بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ عَلَى التَّقْدِيمِ "

٤- التوهم بمعنى السهو

تكرر لفظ (سهو) بمعنى التوهم في معنى اللبيب عن كتب الأعراب (١٦) مرة. تناول فيها قضايا نحوية مختلفة منها:

١- (لا تدخل رب على المعارف)

قال ابن ابن هشام^(٢٠): "وَلَا تَدْخُلُ رَبُّ عَلَى الْمَعَارِفِ وَفِي التُّحْفَةِ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ
رَدَّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ فِي قَوْلِهِ وَلَا تَقِيدُ إِلَّا تَخْفِيفًا فَقَالَ، بَلْ تَقِيدُ أَيْضًا التَّخْصِيسَ فَإِنْ
ضَارِبٌ زَيْدٌ أَخْصَ مِنْ ضَارِبٍ وَهَذَا سَهْوٌ فَإِنْ ضَارِبٌ زَيْدٌ أَصْلُهُ ضَارِبٌ زَيْدًا بِالنَّصْبِ
وَلَيْسَ أَصْلُهُ ضَارِبًا فَقَطْ فَالتَّخْصِيسُ حَاصِلٌ بِالْمَعْمُولِ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَ الْإِضَافَةُ"

٢- إضمار (قد) بعد لظلوا.

قال ابن هشام: (٢١) " وَأَمَّا ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ
يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١] فَرَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهُ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ سَهْوٌ؛ لِأَنَّ ظَلُّوا مُسْتَقْبَلٌ؛ لِأَنَّهُ
مُرْتَبٌّ عَلَى الشَّرْطِ وَسَادَ مَسَدَ جَوَابِهِ فَلَا سَبِيلَ فِيهِ إِلَى (قد) إِذِ الْمَعْنَى لِيُظْلَنَ وَلَكِنَّ النَّوْنَ
لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي "

(٢٠) ابن هشام، معنى اللبيب، ص: ٦٦٤

(٢١) ابن هشام، معنى اللبيب، ص: ٨٣٤

٣- زيادة (إن) في الكلام

قال ابن هشام^(٢٢): "وقبل مُدَّة الإنكار سمع سيبويهِ رجلاً يُقال له أخرج إن أخصبت البادية فقال أنا إنية مُنكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك وزعم ابن الحَاجب أنَّها تزداد بعد لما الإيجابية وهو سهو وإنما تلك أن المُفتوحة"

٤- سهو ابن الطراوة في قوله النداء إنشاء، وأدعو خبر

قال ابن هشام^(٢٣): "وقول ابن الطراوة النداء إنشاء وأدعو خبر سهو منه، بل أدعو المُقدر إنشاء كعبت وأقسمت"

٥- السهو في التمثيل للحال المؤكدة لصاحبها

قال ابن هشام^(٢٤): "مؤكدة لعاملها نحو ﴿وَلَىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١] ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو ﴿لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد أبوك عطوفا وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك وولده بتلك الأمثلة للمؤكدة لعاملها وهو سهو"

(٢٢) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٣٩

(٢٣) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٤٨٨

(٢٤) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٦٠٦

٦- سهو السخاوي في تصريف الممنوع من الصرف

قال ابن هشام: (٢٥) " كَمَا يُقَالُ فِي جَمْعِ ابْنِ عَرَسٍ بَنَاتٌ عَرَسٌ وَلَا يُقَالُ بَنُو عَرَسٍ لِأَنَّهُ لَمَا لَا يَعْقِلُ وَرَدَهُ السَّخَاوِيُّ بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَكَانَ وَجُودُهَا كَالْعَدَمِ فَكَانَ يَخْفِضُهُ بِالْفَتْحَةِ لِأَنَّ فِيهِ الْعِلْمِيَّةَ وَالْوِزْنَ وَهَذَا سَهُوٌ مِنْهُ لِأَنَّ أَلَّ تَقْتَضِيهِ أَنْ يَنْجُرَ الْإِسْمَ بِالْكَسْرِ وَلَوْ كَانَتْ زَائِدَةً فِيهِ لِأَنَّهُ قَدْ أَمِنَ فِيهِ التَّنْوِينَ وَقِيلَ أَلٌ فِيهِ لِلْمَحِ الْأَصْلُ لِأَنَّ أُوبَرَ صِفَةٌ كَحَسَنِ وَحَسِينٍ وَأَحْمَرَ وَقِيلَ لِلتَّعْرِيفِ وَإِنْ ابْنُ أُوبَرَ نَكْرَةٌ كَابْنُ لَبُونِ "

(٢٥) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٧٥

المحور الثاني

أسباب الوقوع في التوهم النحوي عند ابن هشام الأنصاري

أورد ابن هشام في كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعراب الأسباب التي قد تؤدي إلى التوهم في التوجهات النحوية وتؤثر في التععيد النحوي. وقد أجملها ابن هشام فيما يأتي:

- ١- التوهم لما خفي من الأحكام على أكثر النحويين
- ٢- التوهم لعدم مراعاة الشُّروط المُخْتَلَفَة بِحَسَبِ الأَبْوَاب"
- ٣- التوهم لعدم فهم الشروط الملزمة لتحقيق القاعدة
- ٤- التوهم بحمل الكلام على شيء وَيَشْهَد اسْتِعْمَالِ آخِرِ فِي تَطْيِيرِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ بِخِلَافِهِ
- ٥- توهم التباس الأصلي بالزائد
- ٦- التوهم للاستشكال على المبتدئ
- ٧- التوهم لاعتماد المتكلم على القياس الفاسد ظنًا منه أنه ليس فاسدًا
- ٨- التوهم لسوء الفهم
- ٩- التوهم لضعف العلم
- ١٠- التوهم لغفلة النحوي.

وفيما يأتي بيان هذه الأسباب من خلال ما نص عليه ابن هشام في كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعراب.

١- التوهم لما خفي من الأحكام على أكثر النحويين

قال ابن هشام: (٢٦) "مَصَّتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وَلِدَتْ فِيهِ ... وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَحِجْتَانِ (٢٧)"

فنادر وَهَذَا الْحُكْمُ خَفِيَ عَلَى أَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ وَالصَّوَابُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ أَعْجَبَنِي يَوْمَ وَلِدَتْ فِيهِ تَنْوِينُ الْيَوْمِ وَجَعَلَ الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ صِفَةً لَهُ وَكَذَلِكَ أَجْمَعُ وَمَا يَنْصَرَفُ مِنْهُ فِي بَابِ التَّوَكِيدِ يَجِبُ تَجْرِيدُهُ مِنْ ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ جَاءَ الْقَوْمُ بِأَجْمَعِهِمْ فَهُوَ بِضَمِّ الْمِيمِ لَا بِفَتْحِهَا وَهُوَ جَمْعُ لِقَوْلِكَ جَمَعَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ فِلسٌ وَأَفْلَسٌ وَالْمَعْنَى جَاءُوا بِجَمَاعَتِهِمْ وَلَوْ كَانَ تَوْكِيدًا لَكَانَتْ الْبَاءُ فِيهِ زَائِدَةً"

أَلَا يُرَاعِي الشُّرُوطَ الْمُخْتَلِفَةَ بِحَسَبِ الْأَبْوَابِ فَإِنَّ الْعَرَبَ يَشْتَرِطُونَ فِي بَابِ شَيْئًا وَيَشْتَرِطُونَ فِي آخَرَ نَقِيضَ ذَلِكَ الشَّيْءِ عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ حِكْمَةُ لِعْتِمِهِمْ وَصَحِيحٌ أَقْيَسُهُمْ فَإِذَا لَمْ يَتَأَمَّلِ الْمَعْرَبُ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ الْأَبْوَابُ وَالشَّرَائِطُ لِنُورِدِ أَنْوَاعًا مِنْ ذَلِكَ مُشِيرِينَ إِلَى بَعْضِ مَا وَقَعَ فِيهِ الْوَهْمُ لِلْمَعْرَبِينَ النَّوْعَ الْأَوَّلَ اشْتَرِطَهُمُ الْجُمُودَ لِعَطْفِ الْبَيَانَ وَالِاشْتِقَاقِ لِلنَّعْتِ.

٢- التوهم لعدم مراعاة الشُّرُوطِ الْمُخْتَلِفَةِ بِحَسَبِ الْأَبْوَابِ"

قال ابن هشام: (٢٨) "أَلَا يُرَاعِي الشُّرُوطَ الْمُخْتَلِفَةَ بِحَسَبِ الْأَبْوَابِ فَإِنَّ الْعَرَبَ يَشْتَرِطُونَ فِي بَابِ شَيْئًا وَيَشْتَرِطُونَ فِي آخَرَ نَقِيضَ ذَلِكَ الشَّيْءِ عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ حِكْمَةُ لِعْتِمِهِمْ وَصَحِيحٌ أَقْيَسُهُمْ، فَإِذَا لَمْ يَتَأَمَّلِ الْمَعْرَبُ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ الْأَبْوَابُ وَالشَّرَائِطُ فَلِنُورِدِ"

(٢٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٧٧٢

(٢٧) هو للناطقة الجعدي، الاغانى ٣ / ٥

(٢٨) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٧٤٢

أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين النوع الأول اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعته، ومن الوهم في الأول قول الرّمخشري في ﴿مَلِكِ النَّاسِ ٢ إِلِهِ النَّاسِ ٣﴾ [الناس] إنَّهُمَا عَطْفَا بَيَانٍ وَالصَّوَابُ أَنَّهُمَا نَعْتَانِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُمَا أَجْرِيَا مَجْرَى الْجَوَامِدِ إِذْ يَسْتَعْمَلَانِ غَيْرَ جَارِيَيْنِ عَلَى مَوْصُوفٍ وَتَجْرِي عَلَيْهِمَا الصِّفَاتُ نَحْوَ قَوْلِنَا إِلَهٍ وَاحِدٍ وَمَلِكٍ عَظِيمٍ، وَمِنَ الْخَطَأِ فِي الثَّانِي قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ إِنْ الرَّجُلِ نَعْتٌ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ أَكْثَرَ الْمُتَأَخِّرِينَ يُقَلِّدُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي ذَلِكَ، وَالْحَامِلُ لَهُمْ عَلَيْهِ تَوْهَمُهُمْ أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ لَا يَكُونُ إِلَّا أَخْصَ مِنْ مَتْبُوعِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ فِي الْجَوَامِدِ بِمَنْزِلَةِ النَّعْتِ فِي الْمُشْتَقِّ وَلَا يَمْتَنِعُ كَوْنُ الْمَنْعُوتِ أَخْصَ مِنَ النَّعْتِ، وَقَدْ هَدَى ابْنُ السَّيِّدِ إِلَى الْحَقِّ فِي الْمَسْأَلَةِ فَجَعَلَ ذَلِكَ عَطْفًا لَا نَعْتًا، وَكَذَا ابْنُ جَنِيٍّ، قَلَّتْ وَكَذَا الرَّجَاجُ وَالسَّهْلِيُّ قَالَ السَّهْلِيُّ وَإِنَّمَا تَسْمِيَةُ سَبِيئِيَّةٍ لَهُ نَعْتًا فَتَسَامَحَ كَمَا سَمِيَ التَّوَكِيدَ وَعَطْفَ الْبَيَانِ صَفَةً، وَزَعَمَ ابْنُ عُصْفُورٍ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ أَجَازُوا فِي ذَلِكَ الصِّفَةَ وَالْبَيَانَ، ثُمَّ اسْتَشْكَلَهُ بِأَنَّ الْبَيَانَ أَعْرَفَ مِنَ الْمُبِينِ وَهُوَ جَامِدٌ وَالنَّعْتُ دُونَ الْمَنْعُوتِ أَوْ مَسَاوٍ لَهُ وَهُوَ مُشْتَقٌّ أَوْ فِي تَأْوِيلِهِ، فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ فِي الشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا وَنَعْتًا، وَأَجَابَ بِأَنَّهُ إِذَا قَدَرَ نَعْتًا فَالْأَمْرُ فِيهِ لِلْعَهْدِ وَالِاسْمِ مَوْجُودٌ بِقَوْلِكَ الْحَاضِرِ أَوْ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، وَإِذَا قَدَرَ بَيَانًا فَالْأَمْرُ لِتَعْرِيفِ الْحُضُورِ فَيَسَاوِي الْإِشَارَةَ بِذَلِكَ وَيَزِيدُ عَلَيْهَا بِإِفَادَتِهِ الْجِنْسَ الْمَعِينِ فَكَانَ أَخْصَ، قَالَ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ سَبِيئِيَّةٍ. وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُؤْوَلُهُ النَّحْوِيُّونَ بِالْحَاضِرِ وَالْمَشَارِ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ اسْمُ الْإِشَارَةِ نَفْسِهِ إِذَا وَقَعَ نَعْتًا كـ "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا" فَأَمَّا نَعْتُ اسْمِ الْإِشَارَةِ فَلَيْسَ ذَلِكَ مَعْنَاهُ وَإِنَّمَا هُوَ مَعْنَى مَا قَبْلَهُ فَكَيْفَ يَجْعَلُ مَعْنَى مَا قَبْلَهُ تَفْسِيرًا لَهُ"

التوهم لعدم فهم الشروط الملزمة لتحقيق القاعدة

قال ابن هشام: (٢٩) " اشتراطهم التَّعْرِيفَ لعطف البَيَانِ ولنعت المعرفة والتتكير للخال والتمييز وأفعال من ونعت النكرة، ومن الوهم في الأول قول جماعة في صديد من ﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] وَفِي طَعَامٍ مَسَاكِينٍ مِنْ ﴿كَفْرَةَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٩٥] فِيمَنْ نُونُ كَفَّارَةٍ إِنَّهُمَا عَطْفَا بَيَانٍ وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ مُعْتَرِضٌ عَلَى قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ وَمَنْ وَاقْفَهُمْ فَيَجِبُ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيُرُونَ أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ فِي الْجَوَامِدِ كَالنَّعْتِ فِي الْمَشْتَقَاتِ فَيَكُونُ فِي الْمَعَارِفِ وَالنَّكَرَاتِ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي نَاقِعٍ مِنْ قَوْلِ النَّابِغَةِ :

من الرقش في أنيابها السم ناقع (٣٠)

إنَّه نعت للسم والصَّوَابُ أَنَّهُ خَبِرَ لِلسَّمِ وَالظَّرْفِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَوْ خَبِرَ ثَانٍ وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّمَّحْشَرِيِّ فِي ﴿وَأَلَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٤٨] إِنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُهُ صِفَةً لِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ"

التوهم لحمل الكلام على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضوع بخلافه

قال ابن هشام: (٣١) " أَنْ يَحْمَلَ كَلَامًا عَلَى شَيْءٍ وَيَشْهَدُ اسْتِعْمَالَ آخَرَ فِي نَظِيرِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ بِخِلَافِهِ وَهَذَا أَمثلة أحدها: قَوْلُ الرَّمَّحْشَرِيِّ فِي ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ

(٢٩) ابن هشام، مغني اللبيب، ص، ٧٤٣

(٣٠) فبت كأي ساورتني ضئيلة ... من الرقش في أنيابها السم ناقع من قصيدة للنابغة الذبياني،

ديوانه، ص: ٧٨، السيوطي، شرح شواهد المغني ٨١٦/٢

(٣١) ابن هشام، مغني اللبيب، ص، ٧٧٣

الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴿ [الأنعام: ٩٥] إِنَّهُ عَظَفَ عَلَى ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ ﴿ [الأنعام: ٩٥] وَلَمْ يَجْعَلْهُ مَعْطُوفًا عَلَى ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥] لِأَنَّ عَظْفَ الْإِسْمِ عَلَى الْإِسْمِ أَوْلَى، وَلَكِنْ مَجِيءُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الروم : ١٩] بِالْفِعْلِ فِيهِمَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ"

٣- التوهم لالتباس الأصلي بالزائد

قال ابن هشام: (٣٢) "أَن يَلْتَبِسَ عَلَيْهِ الْأَصْلِيُّ بِالزَّائِدِ وَمِثَالُهُ أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ أَنَّ أَلَّ مِنْ عِلَامَاتِ الْإِسْمِ، وَأَنَّ أَحْرَفَ أُنْيَتٍ مِنْ عِلَامَاتِ الْمُضَارِعِ، وَأَنَّ تَاءَ الْخَطَابِ مِنْ عِلَامَاتِ الْمَاضِي، وَأَنَّ الْوَاوَ وَالْفَاءَ مِنْ أَحْرَفِ الْعُظْفِ، وَأَنَّ الْبَاءَ وَاللَّامَ مِنْ أَحْرَفِ الْجَرِّ، وَأَنَّ فِعْلَ مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ مَضْمُومُ الْأَوَّلِ، سَبَقَ وَهَمَّهُ إِلَى أَنَّ أَلْفِيَّتَ وَأَلْهَبَتِ اسْمَانِ، وَأَنَّ أَكْرَمْتَ وَتَعَلَّمْتَ مُضَارِعَانِ، وَأَنَّ وَعَظَ وَفَسَخَ عَاطِفَانِ وَمَعْطُوفَانِ، وَأَنَّ نَحْوَ بَيْتِ وَبَيْنَ وَلَهُوَ وَلَعِبَ كُلُّ مِنْهَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ، وَأَنَّ نَحْوَ أَدْحَرَجَ مَبْنِيٍّ لَمَّا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ، وَقَدْ سَمِعْتَ مِنْ يَعْزِبُ ﴿أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١] مُبْتَدَأً وَخَبِيراً فَظَنَّهُمَا مِثْلَ قَوْلِكَ الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ وَنَظِيرٌ هَذَا التَّوْهُمُ قِرَاءَةً كَثِيرًا مِنَ الْعَوَامِ: ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: ١١] أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ بِحَذْفِ الْأَلْفِ كَمَا تَحْذَفُ أَوَّلُ السُّورَةِ فِي الْوَصْلِ، فَيُقَالُ (الخبير) وَذَكَرَ لِي عَنْ رَجُلٍ كَبِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ مِمَّنْ يَقْرَأُ عِلْمَ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّهُ اسْتَشْكَلَ قَوْلَ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى

أَتَبَيْتَ رِيَانَ الْجَفُونَ مِنَ الْكُرَى ... وَأَبَيْتَ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ

(٣٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص، ٨٧٦

وَقَالَ كَيْفَ ضَمَّ النَّاءَ مِنْ تَبِيَّتِ وَهِيَ لِلْمَخَاطَبِ لَا لِلْمَتَكَلِّمِ وَفَتْحَهَا مِنْ أُبَيْتِ وَهُوَ لِلْمَتَكَلِّمِ
لَا لِلْمَخَاطَبِ فَبَيَّنْتَ لِلْحَاكِي أَنْ الْفُعْلَيْنِ مُضَارِعَانِ وَأَنَّ النَّاءَ فِيهِمَا لَامُ الْكَلِمَةِ وَأَنَّ الْأَخْطَابَ
فِي الْأَوَّلِ مُسْتَفَادٌ مِنْ تَاءِ الْمَضَارِعَةِ وَالتَّكَلَّمَ "

الاعتماد على القياس الفاسد ظناً من المتكلم أنه ليس فاسداً

فقد يعتمد المتكلم على قياس فاسد ظناً منه أنه ليس فاسداً. قال ابن هشام: (٣٣)
وَحَكَى الْعَسْكَرِيُّ فِي كِتَابِ التَّضْحِيفِ أَنَّهُ قِيلَ لِبَعْضِهِمْ مَا فَعَلَ أَبُوكَ بِحِمَارِهِ فَقَالَ بَاعَهُ
بِكَسْرِ الْعَيْنِ، فَقِيلَ لَهُ لِمَ قَلْتَ بَاعَهُ. قَالَ: فَلِمَ قَلْتَ: أَنْتَ بِحِمَارِهِ. فَقَالَ: أَنَا جَرَرْتَهُ بِالْبَاءِ
فَقَالَ فَلِمَ تَجْرِبُ بِأَوْكٍ وَبَائِي لَا تَجْرِبُ. وَمِثْلُهُ: مِنَ الْقِيَاسِ الْفَاسِدِ مَا حَكَاهُ أَبُو بَكْرٍ التَّارِخِيُّ
فِي كِتَابِ أَخْبَارِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِسِمَاكٍ بِالْبَصْرَةِ بَكْمَ هَذِهِ السَّمَكَةِ فَقَالَ بَدْرَهْمَانِ
فَضَحِكَ الرَّجُلُ فَقَالَ السِمَاكُ أَنْتَ أَحْمَقُ سَمِعْتَ سَيِّبِيَّيْهِ يَقُولُ ثَمَنَهَا بِرَهْمَانِ "

التوهم للاستشكال على المبتدئ

قال ابن هشام: (٣٤) " وَمِمَّا يَلْتَبِسُ عَلَى الْمَبْتَدِئِ أَنْ يَقُولَ فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ بِقَاضٍ
إِنْ الْكِسْرَةَ عَلَامَةَ الْجَرِّ. حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ يَسْتَشْكَلُ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ
مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣] وَقَدْ سَأَلَنِي بَعْضُهُمْ عَن ذَلِكَ فَقَالَ كَيْفَ عَطَفَ الْمَرْفُوعَ عَلَى الْمَجْرُورِ
فَقُلْتُ فَهَلَا اسْتَشْكَلْتَ وَرُودَ الْفَاعِلِ مَجْرُورًا وَبَيَّنْتَ لَهُ أَنَّ الْأَصْلَ زَانِي بَبَاءٍ مَضْمُومَةٍ ثُمَّ
حَذَفْتَ الضَّمَّةَ لِلِاسْتِثْقَالِ ثُمَّ حَذَفْتَ الْيَاءَ لِاتِّقَائِهَا سَاكِنَةً هِيَ وَالتَّنْوِينَ فَيُقَالُ فِيهِ فَاعِلٌ
وَعَلَامَةٌ رَفَعَهُ ضَمَّةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ وَيُقَالُ فِي نَحْوِ مَرَرْتُ بِقَاضٍ جَارٍ وَمَجْرُورٍ

(٣٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٨٧٧

(٣٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٨٧٩

وعلاوة جرة كسرة مقدرّة على الياء المحذوفة وفي نحو ﴿وَالْفَجْرَ ١ وَلَيْالٍ عَشْرٍ ٢﴾ [الفجر] وَالْفَجْرَ جَارٍ ومجرور وليال عاطف ومعطوف وعلامة جرّه فَتْحَةٌ مقدرّة على الياء المحذوفة وَإِنَّمَا قدرت الفتحة مَعَ خفتها لنيابتها عَن الكسرة ونائب التثنية ثقيل وَلِهَذَا حذفت الواو فِي يهب كَمَا حذفت فِي يعد وَلَمْ تحذف فِي يوجل لِأَنَّ فَتْحَتَهُ لَيْسَتْ نَائِبَةً عَن الكسرة لِأَنَّ مَاضِيَةَ وَجَلٍ بِالْكَسْرِ فَعَيَّاسٍ مضارعه الْفَتْحُ وماضيها فعل بِالْفَتْحِ فَعَيَّاسٍ مضارعها الْكُسْرُ وَقَدْ جَاءَ يَعد على ذَلِكَ وَأما يهب فَإِنَّ الفتحه فِيهِ عارضة لحرف الحلق"

التوهم لسوء الفهم

قال ابن هشام: ^(٣٥) "وَقَلت يَوْمًا تَرِدُ الْجُمْلَةَ الاسمية الحالية بِغَيْرِ وَاو فِي فصيح الْكَلَامِ خَلْفًا لِلزَمخَشَرِيِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةً﴾ [الزمر : ٦٠] فَقَالَ بعض من حضر هَذِهِ الْوَاو فِي أَوَّلِهَا وَقَلت يَوْمًا الْفُقَهَاءُ يَلْحَنُونَ فِي قَوْلِهِمُ الْبَايِعِ بِغَيْرِ هَمْزٍ فَقَالَ قَائِلٌ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿فَبَايَعْتُمْ﴾ [المتحنة ١٢:] وَقَالَ الطَّبْرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس : ٥١] إِنْ تَمَّ بِمَعْنَى هُنَالِكَ"

التوهم لقلة العلم

وبرز هذا التوهم عند المبتدئين من طلبة العلم وقد نبه ابن هشام الطلبة عليه احترارًا من الوقوع في الخطأ قال ابن هشام ^(٣٦) : "وَسَأَلت كثيرًا من الطَّلَبَةِ عَن إِعْرَابِ أَحَقِّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ مَوْلَاهُ فَيَقُولُونَ مَوْلَاهُ مَفْعُولٌ فَيَبْقَى لَهُمُ الْمُبْتَدَأُ بِلاَ خَبَرٍ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ الْخَبَرُ وَالْمَفْعُولُ الْعَائِدُ الْمَحْذُوفُ أَي سَأَلَهُ وَعَلَى هَذَا فَيُقَالُ أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ رَبَّهُ بِالرَّفْعِ وَعَكْسُهُ"

^(٣٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ص، ٨٧٧

^(٣٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ص، ٨٨٢

(إن مصابك المولى قَبِيحٌ) يذهب الوهم فيه إِلَى أن المولى خبر بِنَاء على أن المَصَاب اسم مفعول، وإِنَّمَا هُوَ مفعول والمصاب مصدر بِمَعْنَى الإِصَابَةِ بِدَلِيلِ مَجِيءِ الخَبَرِ بَعْدَهُ وَمَنْ هُنَا أَخْطَأَ مَنْ قَالَ فِي مَجْلِسِ الوَاقِعِ بِاللهِ فِي قَوْلِهِ:

أَظْلُومٌ إِنْ مَصَابِكُمْ رَجُلًا ... أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمَ^(٣٧)

إِنَّهُ بَرَفَعَ رَجُلًا وَقَدْ مَضَتْ الحِكَايَةُ تَنْبِيهُهُ قَدْ يَكُونُ لِشَيْءٍ إِعْرَابٌ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ فَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ آخَرَ تَغْيِيرُ إِعْرَابِهِ فَيَنْبَغِي التَّحَرُّزُ فِي ذَلِكَ"

ومن توهم الطلبة المبتدئين قول ابن هشام:^(٣٨) " وَأَمَّا تَنْوِينُ رَجُلٍ وَنَحْوُهُ مِنْ المَعْرَبَاتِ فَتَنْوِينٌ تَمَكِينٌ لَا تَنْوِينٌ تَنْكِيرٌ كَمَا قَدْ يَنْوَهُمُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ وَلِهَذَا أُو سَمِيَتْ بِهِ رَجُلًا بَقِيَ ذَلِكَ التَّنْوِينُ بِعَيْنِهِ مَعَ زَوَالِ التَّنْكِيرِ "

التوهم بسبب غفلة النحوي وعدم الانتباه لمصادر الاستدلال

قد لاحظ ابن هشام كبار النحويين قد تركوا الاستشهاد بالقرآن الكريم واعتمدوا على الضرورة الشعرية في مسألة (وقوع الخبر اسم مشتقاً) وهذا مفهوم جديد للتوهم النحوي يمكن أن يطلق عليه توهم الغفلة وقد أشار إليه ابن هشام في قوله:^(٣٩) "

^(٣٧) العرجي، عبدالله بن عمر بن عمرو، ديوانه، تحقيق: سجع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت،

ط١، (١٩٩٨م) ص: ١٩٣، وشرح شواهد المغنى ٨٩٢/٢

^(٣٨) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٤٤٥

^(٣٩) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٣٥٩

لَوْ أَنَّ حَيَا مَدْرِكَ الْفَلَّاحِ ... أَذْرِكُهُ مَلَاعِبَ الرَّمَاحِ^(٤٠)

وَقَدْ وَجَدْتَ آيَةَ فِي التَّنْزِيلِ وَقَع فِيهَا الْخَبْرُ اسْمًا مَشْتَقًا وَلَمْ يَتَنَبَّهُ لَهَا الزَّمْحَشَرِيُّ كَمَا لَمْ يَتَنَبَّهُ لآيَةِ لُقْمَانَ وَلَا ابْنَ الْحَاجِبِ وَإِلَّا لَمَا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا ابْنَ مَالِكٍ وَإِلَّا لَمَا اسْتَدَلَّ بِالشَّعْرِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَوَدُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوْنَ فِي الْأَعْرَابِ ۗ﴾ [الأحزاب : ٢٠] وَوَجَدْتَ آيَةَ الْخَبْرِ فِيهَا ظَرْفَ لَعُو وَهِيَ ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الصفات : ١٦٨]

التوهم لما بني على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى

قال ابن هشام: ^(٤١) " وَهَذَا أَنَا مَرْدُ بَعُونَ اللَّهِ أَمِثْلَةً، مَتَى بَنِي فِيهَا عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ وَلَمْ يَنْظُرْ فِي مُوجِبِ الْمَعْنَى حَصَلَ الْفَسَادُ، وَبَعْضُ هَذِهِ الْأَمِثْلَةِ وَقَعَ لِلْمَعْرِبِينَ فِيهِ وَهَمٌ بِهَذَا السَّبَبِ وَسَتَرَى ذَلِكَ مَعِينًا فَأَحَدَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْجُبُ ءَابَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هود: ٨٧] فَإِنَّهُ يَتَبَادَرُ إِلَى الذِّهْنِ عَطْفٌ أَنْ نَفْعَلَ عَلَى أَنْ نَتْرُكَ وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا فِي أَمْوَالِهِمْ مَا يَشَاءُونَ وَإِنَّمَا هُوَ عَطْفٌ عَلَى مَا، فَهُوَ مَعْمُولٌ لِلتَّرْكِ، وَالْمَعْنَى أَنْ نَتْرُكَ أَنْ نَفْعَلَ نَعْمَ مِنْ قَرَأَ تَفْعَلُ وَتَشَاءُ بِالتَّاءِ لَا بِالثُّونِ فَالْعَطْفُ عَلَى أَنْ نَتْرُكَ وَمُوجِبُ الْوَهْمِ الْمَذْكُورُ أَنَّ الْمَعْرِبَ يَرَى أَنَّ وَالْفِعْلَ مَرْتَيْنِ وَبَيْنَهُمَا حَرْفُ الْعَطْفِ وَنَظِيرُ هَذَا سِوَاهُ أَنْ يَتَوَهَّمُ فِي قَوْلِهِ

لَنْ مَا رَأَيْتَ أَبَا يَزِيدٍ مُقَاتِلًا ... أَدْعُ الْقِتَالَ وَأَشْهَدُ الْهَيْجَاءَ

(٤٠) هو للبيد بن عامر العامري، السيوطي، شرح شواهد المغنى ٢/٦٦٣

(٤١) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٦٥٦

هذا من أَلغاز ابن هشام ... يسأل قارئه عن جواب «لما» وسبب نصب "أدع":^(٤٢)
أ - أما لما: فهي مكونة من «لن + ما» ثم أدغمت النون في الميم للتقارب، ووصلا
خطا للألغاز، وحقهما أن يكتبتا منفصلين.

ب - أدع: مضارع منصوب ب: لن، في بداية البيت. و «ما المصدرية الظرفية»
وصلتها، رأيت، ظرف فاصل بين «لن» والفعل، للضرورة.

ج - بقي أن يسأل القارئ: كيف يجتمع نفيه ترك القتال، وعطف أشهد على أدع
وفيه نقض المعنى؟ والجواب: أن أشهد ليس معطوفا على «أدع» بل نصبه بأن
مضمرة، وأن والفعل، عطف على القتال، أي: لن أدع القتال، وشهود الهيجاء

^(٤٢) محمد بن محمد بن شراب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة،

بيروت، لبنان، ط١، (٢٠٠٧ م) ٦٨/١

المحور الثالث

العلاقة بين التوهم والقياس

وأثره في التقعيد النحوي عند ابن هشام الأنصاري

لكي تتضح العلاقة بين التوهم والقياس ينبغي أن نعي أن ثمت فرق في الدرس النحوي بين ضربين من القياس، أولهما: يطلق عليه قياس المتكلم، والذي يتمثل في العمل الفردي الذي يصوغ المتكلم الكلام بموجبه والذي أشار إليه ابن هشام بقوله " (٤٣) " أنه وَقَعَ فِي كَلَامِهِمْ - أي العرب - أبلغ مِمَّا ذَكَرْنَا، وهو " تنزيلهم لفظاً مَوْجُوداً منزلةً لفظ آخر لكونه بِمَعْنَاهُ، وَتَنزِيلُهُم اللَّفْظَ الْمَعْدُومَ الصَّالِحَ لِلْوُجُودِ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْجُودِ... وَلَيْسَ بِإِلْزَامٍ أَنْ يُعْطَى الشَّيْءُ حَكْمَ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ" فهو " (٤٤) تلك الضوابط التي يعيها أصحاب اللغة، ويختزنونها في أذهانهم، ثم يركبون وفقاً لها عباراتهم، وأقوالهم " وآخرهما القياس المعياري الذي يعد أصلاً من أصول الدرس النحوي واللغوي. فإذا ورد من المتكلم باللغة من أهلها أو النحويين المتعمقين في دراسة اللغة ما يخالف هذين القياسين ظناً من وجهة نظره أنه صواب ثم تبين لغيره أنه خطأ.

وهذا ما يطلق عليه التوهم أو القياس الخاطئ وهو " (٤٥) عمل ذهني ينتج ظواهر لغوية منحرفة عن سنن نظائرها؛ لأنه عمل قائم على توهم أوجه شبه غير موجودة في الحقيقة

(٤٣) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص: ٨٨٩

(٤٤) إبراهيم أنيس، طرق تنمية الألفاظ اللغوية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، (١٩٦٧م)

ص: ٣٨

(٤٥) محمد عبدو فلفل، التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً، مجلة

مجمع اللغة العربية الأردني، العدد: ٥٩، السنة الرابعة والعشرون، (٢٠٠٠م) ص: ١٤١

بين المقيس والمقيس عليه" وليس حمل ظاهرة مجهولة على ظاهرة معروفة أوجه الشبه بينهما، وهي عملية عفوية لا حظ لها من التفكير^(٤٦)

وقد أطلق الدكتور عبدالعزيز مطر على القاسين بالقياس الصحيح والقياس الخاطئ، فقال: (٤٧) " إن العملية الذهنية التي تتم فيها المقارنة بين الكلمة أو الصيغة المجهولة ونظيرتها المعلومة، قد تكون على أساس التشابه التام بينهما، وتسفر حينئذ عن كلمة أو صيغة قد تعارف عليها أهل اللغة، وإن كانت مجهول للمتكلم؛ لأنه لم يسمعها من قبل. وفي هذه الحالة يحكم على القياس بأنه صحيح.

أما إذا أسفرت هذه العملية الذهنية القياسية عن كلمة أو صيغة لم يتعارف عليها أهل اللغة، أو قامت المقارنة على أساس تشابه موهوم بين الكلمتين المجهولة والمعلومة، فإنه يقال حينئذ: إن القياس خاطئ"

وهذا النوع من القياسي الخاطئ ورد عند ابن هشام تحت مصطلح التوهم والوهم والسهو والغلط والخطأ، وقد وقع فيه العرب والشعراء، وكبار العلماء من النحويين واللغويين وسوف تتناول الدراسة ذلك في موقف ابن هشام من التوهم عند النحويين. وقد وقع فيه المبتدئون من الطلبة.

(٤٦) محمد حير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١،

١٩٧٩م) ص: ١٤٧

(٤٧) عبدالعزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات الحديثة دار المعارف، القاهرة، (١٩٨١م) ص: ٣٣٥

توهم العرب في الالفاظ والمعاني

قال ابن هشام^(٤٨):"

وَرَجَ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(٤٩)

وَبَعْدَ فَالْأُولَى فِي الْبَيْتِ تَقْدِيرٌ مَا نَافِيَةٌ لِأَنَّ زِيَادَةَ إِنْ حِينَئِذٍ قِيَاسِيَّةٌ وَلِأَنَّ فِيهِ سَلَامَةٌ مِنَ الْأَخْبَارِ بِالزَّمَانِ عَنِ الْجَثَّةِ وَمِنْ إِتِّبَاتٍ مَعْنَى وَاسْتِعْمَالٍ لِمَا لَمْ يَثْبُتْ لَهُ وَهِيَ كَوْنُهَا لِلزَّمَانِ مُجَرَّدَةٌ وَكَوْنُهَا مُضَافَةً وَكَأَنَّ الَّذِي صَرَفَهُمَا عَنِ هَذَا الْوَجْهِ مَعَ ظُهُورِهِ أَنْ ذَكَرَ الْمَرْدَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَحْسُنُ إِذْ الَّذِي لَمْ يَثْبُتْ شَارِبُهُ أَمْرَدٌ وَالْبَيْتُ عِنْدِي فَاسِدٌ التَّقْسِيمُ بِغَيْرِ هَذَا أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَانِسِينَ وَهُمْ الَّذِينَ لَمْ يَتَزَوَّجُوا لَا يَنَاسِبُونَ بَقِيَّةَ الْأَقْسَامِ وَإِنَّمَا الْعَرَبُ مَحْمِيُونَ مِنَ الْخَطَأِ فِي الْأَلْفَافِ دُونَ الْمَعَانِي وَفِي الْبَيْتِ مَعَ هَذَا الْعَيْبِ شذوذانِ إِطْلَاقِ الْعَانِسِ عَلَى الْمَذْكَرِ وَإِنَّمَا الْأَشْهُرُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمُنَوَّثِ وَجَمْعِ الصَّفَةِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مَعَ كَوْنِهَا غَيْرَ قَابِلَةً لِلتَّاءِ وَلَا دَالَّةً عَلَى الْمَفَاضِلَةِ"

توهم الغلط عند العرب

قال ابن هشام (٥٠): " وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ فَقَالَ سَبِيئِيهِ وَعَلِمَ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَغْلُطُونَ فَيَقُولُونَ إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ وَذَلِكَ عَلَى أَنْ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ وَمَرَادُهُ بِالْغَلْطِ مَا عِيرَ عَنْهُ غَيْرُهُ بِالتَّوْهُمِ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِهِ وَيُوضِحُهُ تَوْهُمُ

(٤٨) ابن هشام، مغني اللبيب، ص، ٤٠١

(٤٩) قاله المعلوم القريعي، شرح شواهد المغني للسيوطي، ٨٥/١

(٥٠) ابن هشام، مغني اللبيب، ص، ٦٢١-٦٢٢

ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فأعترض عليه بأننا متى جَوَزْنَا ذَلِكَ عَلَيْهِمْ زَالَتْ النِّقَّةُ بكلامهم وَاَمْتَنَعَ أَنْ نَنْبِتَ شَيْئًا نَادِرًا لِإِمْكَانِ أَنْ يُقَالَ فِي كُلِّ نَادِرٍ إِنْ قَائِلُهُ غَلَطَ "

توهم الشَّاعِرِ أَنْ الفِستَقِ مِنَ البُئُولِ

قال ابن هشام: (٥١) "قال الشاعر: وَلَمْ تَذُقْ مِنَ البُئُولِ الفِستَقَا (٥٢)"

المُرَادُ بَدَلَ البُئُولِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: تَوْهَمَ الشَّاعِرُ أَنَّ الفِستَقِ مِنَ البُئُولِ وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ الرِّوَايَةَ النِّقُولَ بِالنُّونِ وَمِنْ عَلَيَّهِمَا لِلتَّبْعِيضِ وَالْمَعْنَى عَلَى قَوْلِ الجَوْهَرِيِّ أَنَّهَا تَأْكُلُ النِّقُولَ إِلَّا الفِستَقِ وَإِنَّمَا المُرَادُ أَنَّهَا لَا تَأْكُلُ إِلَّا البُئُولَ لِأَنَّهَا بَدْوِيَّةٌ "

توهم أكثر النحويين

قال ابن هشام (٥٣): "المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، والذي غر أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثا، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك؛ لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعا لا موجد لهما في الحقيقة سواء سبحانه وتعالى، وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في أماليه وكذا البحث في أنشأت كتابا وعمل فلان خيرا

(٥١) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٢٢٤

(٥٢) هو لأبي نخيلة، بالنون والحاء المعجمة، واسمه يعمر بن حزن بن زائدة، شاعر محسن متقدم .

وصدره: جارية لم تأكل المرققا، السيوطي، شواهد المغنى، ٧٣٥/٢

(٥٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ص، ٨٦٧

و ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، وزعم ابن الحَاجِبِ فِي شرح المفصل وَغَيره أَن المَفْعُولِ وَالْمُطَّلَقِ يَكُونُ جَمَلَةً وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ نَحْوَ قَالِ زَيْدٍ عَمَرُوا مَنْطِقًا وَقَدْ مَضَى رَدَهُ، وَزَعَمَ أَيْضًا فِي أَنبَاءِ زَيْدِ عَمْرًا فَاضِلًا أَنَّ الْأَوَّلَ مَفْعُولٌ بِهِ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ مَفْعُولٌ مُطَّلَقٌ لِأَنَّهُمَا نَفْسُ النَّبَأِ قَالِ بِخِلَافِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ فِي أَعْلَمْتَ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا فَإِنَّهُمَا مُتَعَلِقَا الْعِلْمِ لَا نَفْسَهُ وَهَذَا خَطَأٌ بَلِ هُمَا أَيْضًا مَنْبَأٌ بِهِمَا لَا نَفْسُ النَّبَأِ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ وَلَا يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ الصَّحِيحُ"

توهم كثير من الناس أن الجملة والكلام مترادفان

قال ابن هشام: (٥٤) "شرح الجُمْلَةُ وَبَيَّانٌ أَنَّ الْكَلَامَ أَحْصَى مِنْهَا لَا مُرَادِفَ لَهُ الْكَلَامُ هُوَ الْقَوْلُ الْمُفِيدُ بِالْقَصْدِ وَالْمُرَادُ بِالْمُفِيدِ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى يَحْسُنُ السُّكُوتَ عَلَيْهِ وَالْجُمْلَةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ كـ "قَامَ زَيْدٌ" وَالْمَبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ كـ "زَيْدٌ قَائِمٌ" وَمَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَحَدِهِمَا نَحْوُ ضَرْبِ اللَّصِّ، وَأَقَائِمِ الزَّيْدَانِ، وَكَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَظَنَنْتَهُ قَائِمًا، وَبِهَذَا يَظْهَرُ لَكَ أَنَّهُمَا لَيْسَا مُتْرَادِفَيْنِ كَمَا يَتَوَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ صَاحِبِ الْمَفْصَلِ فَإِنَّهُ بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ مِنْ حَدِّ الْكَلَامِ قَالِ وَيُسَمَّى جَمَلَةً وَالصَّوَابُ أَنَّهَا أَعْمُ مِنْهُ إِذْ شَرَطَهُ الْإِفَادَةَ بِخِلَافِهَا وَلِهَذَا تَسْمَعُهُمْ يَقُولُونَ جَمَلَةً الشَّرْطُ جَمَلَةُ الْجَوَابِ جَمَلَةُ الصَّلَةِ وَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ مُفِيدًا فَلَيْسَ بِكَلَامٍ وَبِهَذَا التَّفْهِيمُ يَتَّضِحُ لَكَ صِحَّةُ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ ءَابَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ٩٥ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ

(٥٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤٩٠-٤٩١

وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ٩٦ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ
تَأْمِنُونَ ٩٧ ﴿ [الأعراف: ٩٥-٩٧]

إِنَّ الزَّمْحَشِرِيَّ حَكَمَ بِجَوَازِ الإِعْتِرَاضِ بِسَبْعِ جُمَلٍ وَزَعَمَ أَنَّ أَفْأَمِنَ مَعْطُوفٌ عَلَى فَاخْذَنَا هُمْ
وَرَدَ عَلَيْهِ مِنْ ظَنِّ أَنَّ الْجُمْلَةَ وَالْكَلامَ مُتْرَافِقَانِ فَقَالَ إِنَّمَا اعْتَرَضَ بِأَرْبَعِ جُمَلٍ وَزَعَمَ أَنَّ مِنْ
عِنْدِ ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٦] إِلَى ﴿وَالْأَرْضِ﴾ جُمْلَةً لِأَنَّ الْفَائِدَةَ إِنَّمَا تَتَمَّ

الوهم الفاحش عند ابن هشام والتعليل له

قال ابن هشام: ^(٥٥) "ثُمَّ مِمَّا يَقْطَعُ بِهِ عَلَى قَوْلِهِ بِالْبُطْلَانِ حِكَايَةَ سَيبُوِيهِ كَتَبْتُ
إِلَيْهِ بِأَنَّ قُمْ وَأَجَابَ عَنْهَا بِأَنَّ النِّبَاءَ مُحْتَمَلَةٌ لِلزِّيَادَةِ مِثْلَهَا فِي قَوْلِهِ (لَا يَقْرَأُ بِالسُّورِ) وَهَذَا
وَهُمْ فَاخْشَ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ زَائِدَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ زَائِدَةٌ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الإِسْمِ أَوْ مَا فِي
تَأْوِيلِهِ "

التوهم الخاطيء

قال ابن هشام: ^(٥٦) "زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ كَأَنَّ قَدْ تَنْصَبُ الْجَزَائِنُ وَأَنْشَدُوا

كَأَنَّ أُذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مَحْرَفًا ^(٥٧)

فَقِيلَ الْخَبْرَ مَحْدُوفٌ أَيَّ يَحْكِيَانِ وَقِيلَ إِنَّمَا الرَّوَايَةُ تَخَالُ أُذُنِيهِ وَقِيلَ الرَّوَايَةُ قَادِمَتَا
أَوْ قَلَمًا مَحْرَفًا بِأَلْفَاتٍ غَيْرِ مَنْوُونَةٍ عَلَى أَنَّ الأَسْمَاءَ مِثْلَةَ وَحَدَفْتَ النَّوْنَ لِلضَّرُورَةِ وَقِيلَ

^(٥٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ص، ٤٥

^(٥٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ص، ٢٥٥

^(٥٧) نشده العماني في صفة الفرس، شرح شواهد المغني، السيوطي، ٥١٦/٢

أَخْطَأَ قَائِلُهُ وَهُوَ أَبُو نَخِيلَةَ وَقَدْ أَنْشَدَهُ بِحَضْرَةِ الرَّشِيدِ فَلَحَنَهُ أَبُو عَمْرٍو وَالْأَصْمَعِيُّ وَهَذَا
وَهُمْ فَإِنَّ أَبَا عَمْرٍو تَوَفَّى قَبْلَ الرَّشِيدِ"

وذهب ابن هشام إلى أن قول أصحاب المذاهب النحوية وأئمتها لا يعد خطأ ولا توهمًا

قال ابن هشام: (٥٨) "اشْتَرَاطُ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَالْإِسْمِيَّةِ فِي بَعْضِ
وَمِنَ الْأَوَّلِ جُمْلَةُ الشَّرْطِ غَيْرِ لَوْلَا وَجُمْلَةُ جَوَابِ لَوْ وَلَوْلَا وَلَوْ مَا وَالْجُمْلَتَانِ بَعْدَ لَمَّا وَالْجُمْلَةُ
التَّالِيَةُ أَحْرَفَ التَّحْضِيضِ وَجُمْلَةُ أَحْبَارِ أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ وَخَبِرَ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ بَعْدَ لَوْ عِنْدَ
الرَّمْحَشَرِيِّ وَمَتَابِعِيهِ نَحْوِ لَوْلُو أَنَّهُمْ آمَنُوا لَوْ مِنَ الثَّانِي الْجُمْلَةَ بَعْدَ إِذَا الْفَجَائِيَّةِ وَلَيْتَمَا عَلَى
الصَّحِيحِ فِيهِمَا وَمِنَ الْوَهْمِ فِي الْأَوَّلِ أَنَّ يَقُولُ مَنْ لَا يَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ وَالْكَوْفِيِّينَ
فِي نَحْوِ ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨] وَ ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾
[التوبة: ٦] وَ ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] إِنْ الْمَرْفُوعُ مُبْتَدَأٌ وَذَلِكَ خَطَأٌ لِأَنَّهُ
خِلَافَ قَوْلِ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا قَالَهُ سَهْوًا وَأَمَا إِذَا قَالَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ أَوْ الْكُوفِيُّ فَلَا يَبْدَأُ
ذَلِكَ الْإِعْرَابِ خَطَأً لِأَنَّ هَذَا مَذْهَبُ ذَهَبُوا إِلَيْهِ وَلَمْ يَقُولُوهُ سَهْوًا عَنِ قَاعِدَةِ نَعْمِ الصَّوَابِ
خِلَافَ قَوْلِهِمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَأَجَازُوا أَنَّ يَكُونُ الْمَرْفُوعُ مَحْمُولًا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ كَمَا
يَقُولُ الْجُمُورُ وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَجَهَا ثَالِثًا وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ فَاعِلًا بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ عَلَى التَّقْدِيمِ
وَالتَّأخِيرِ"

ويتضح من النصوص السابقة التي عرضها البحث من كتاب مغني اللبيب عن
كتب الأعراب لإثبات نتيجتين.

(٥٨) ابن هشام، مغني اللبيب، ص، ٧٥٧

أولاهما: أن للتوهم أسبابًا أدت إلى حديثه عند المتكلم سواء أكان المتكلم عربيًا سهى في كلامه، أم نحوياً أخطأ في تقعيده للظاهرة النحوية، ويستوي في ذلك العالم الجليل المقتدر، والطالب العليل المبتدئ، وأكثر النحاة وعوام الناس. وكل له الأسباب والدوافع الملبسة عليه والمؤدية إلى توهمه في فهم المعنى أو اللفظ.

وثانيتها: أن التوهم ليس من ورائه مقصد الاستدلال به، ولا التعمد في الوقوع فيه، بل هو وجه أريد به إيجاد سبب لما خالف العرف اللغوي، والقياس النحوي. ووجهه ضعفه أنه لا يعتمد على سماع معروف ولا قياس مشهود، ولا وجود شبه بين المقيس والمقيس عليه.

المحور الرابع

منهج ابن هشام في دراسة التوهم النحوي في معنى اللبيب.

يتضح منهج ابن هشام في عرضه للتوهم النحوي من خلال بيانه لمفهوم التوهم بأن المتكلم "يجري لسانه إلى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها، كأن يقول: في كنت وكأنوا في الناقصة فعل وفاعل؛ لما ألف من قول ذلك في نحو: فعلت وفعلوا. وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مألوف، وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دمية والمبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط فلذلك يعاب عليه. والتوهم أيضا هو أن يعرب شيئا طالبا لشيء ويهمل النظر في ذلك المطلوب كأن يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله أو مبتدأ ولا يعرض لخبره، بل ربما مر به فأعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له"

ويمكن حصر منهج ابن هشام في التوهم النحوي فيما يأتي:

- ١- إقرار ابن هشام بوجود ظاهرة التوهم عند العرب أنفسهم وعند النحويين المقعدين للغة.
- ٢- التعليل والتأويل للتوهم النحوي.
- ٣- والتوجيه الإعرابي والتوهم النحوي.
- ٤- تصويب ما توهم فيه النحويون وفيما يأتي بيان ذلك.

إقرار ابن هشام بوجود ظاهرة التوهم عند العرب أنفسهم وعند النحويين المقعدين للغة.

يشير ابن هشام إلى منزلة التوهم عند العرب والنحويين فيقول: ^(٥٩) "وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا، وهو" تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، و تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود... وليس بـلازم أن يعطى الشيء حكم ما هو في معناه "

الحكم على التوهم بالخطأ

كان ابن هشام يحكم على التوهم بالخطأ، ثم يعلل ويشرح سبب إصداره لهذا الحكم ومن ذلك قوله: ^(٦٠) "ومن الوهم قول بعضهم في (لولاي وموسى)، إن موسى يحتمل الجرّ وهذا خطأ؛ لأنّه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجاز ولأن لولا لا تجر الظاهر فلو أعيدت لم تعمل الجرّ فكيف ولم تعد وهذه مسألة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور أعدت الجار أم لم تعده وقولي مجرور لأنّه يصح أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً لأن لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يفدح في كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية فكذا ما أشبه الزائد"

^(٥٩) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ت/ ٧٦١هـ) تحقيق : مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦، (١٩٨٥) ص: ٨٨٩.

^(٦٠) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٧٥٤

توهم وقوع جملة الاستفهام حال

قال ابن هشام: (٦١) " وَمِنَ الْوَهْمِ فِي هَذَا النَّبَابِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] إِنَّ جُمْلَةَ الْإِسْتِفْهَامِ حَالٌ مِنَ الْعِظَامِ وَالصَّوَابُ أَنَّ كَيْفَ وَحَدَهَا حَالٌ مِنْ مَفْعُولٍ نُنشِزُ وَأَنَّ الْجُمْلَةَ بَدَلٌ مِنَ الْعِظَامِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ كَوْنِ الْحَالِ الْمَفْرَدَةِ اسْتِفْهَامًا جَوَازَ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ لِأَنَّ الْحَالَ كَالْخَبَرِ وَقَدْ جَازَ بِالِاتِّفَاقِ نَحْوُ كَيْفَ زَيْدٍ وَاخْتَلَفَ فِي نَحْوِ زَيْدٍ كَيْفَ هُوَ وَقَوْلِ آخَرِينَ إِنَّ جُمْلَةَ الْإِسْتِفْهَامِ حَالٌ فِي نَحْوِ عَرَفْتَ زَيْدًا أَبُو مِنْ هُوَ "

التوهم في القراءة القرآنية

تقديرًا للقرآن الكريم ومنزلة كلام رب العالمين أطلق ابن هشام على التوهم في القراءة القرآنية الحمل على المعنى أما في غير القرآن ، فكان يطلق عليه العطف على التوهم فقال : (٦٢) "قَرَأَ غَيْرَ أَبِي عَمْرٍو ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقين: ١٠] بِالْجَزْمِ فَقِيلَ عَطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ عَلَى تَقْدِيرِ إِسْقَاطِ الْفَاءِ وَجَزَمَ أَصْدَقَ وَيُسَمَّى الْعَطْفُ عَلَى الْمَعْنَى وَيُقَالُ لَهُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ الْعَطْفُ عَلَى التَّوَهُّمِ وَقِيلَ عَطَفَ عَلَى مَحَلِّ الْفَاءِ وَمَا بَعْدَهَا وَهُوَ أَصْدَقُ وَمَحَلُّ الْجَزْمِ لِأَنَّهُ جَوَابُ التَّحْضِيضِ وَيَجْزَمُ بِإِنْ مَقْدَرَةً وَإِنَّهُ كَالْعَطْفِ عَلَى مَنْ ﴿مَنْ يُضَلِّلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ

(٦١) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٧٦٣

(٦٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٥٥٣

يَعْمَهُونَ ﴿ [الأعراف: ١٨٦] بِالْجَزْمِ وَعَلَى هَذَا فَيُضَافُ إِلَى الصَّابِطِ الْمَذْكُورِ أَنْ يُقَالَ أَوْ جَوَابَ طَلَبٍ وَلَا تَقِيدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِالْقَاءِ "

قال ابن هشام " وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَنْصُوبِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ أَنْ وَصَلَتْهَا لَا تَقُولُ أَنْتَكَ فَاضِلٌ عَرَفْتَ وَقَوْلُهُ: وَمَا زَرْتِ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةَ ... إِلَيَّ وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

رَوَوْهُ يَخْفِضُ دِينَ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ أَنْ تَكُونَ إِذْ أَصْلُهُ لِأَنَّ تَكُونَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى تَوْهَمِ دُخُولِ اللَّامِ وَقَدْ يَعْترِضُ بِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَحَلِّ أَظْهَرَ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى التَّوْهَمِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْقَوَاعِدَ لَا تَتَّبَعُ بِالْمَحْتَمَلَاتِ "

التعليل والتأويل للتوهم النحوي

توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة

قال ابن هشام (٦٣) (وَالْعَطْفُ بِشَرْطِ كَوْنِ الْمَعْطُوفِ أَوْ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مِمَّا يَسُوغُ الْإِيتِيَاءَ بِهِ نَحْوُ ﴿طَاعَةَ وَقَوْلٍ مَعْرُوفٍ﴾ [محمد: ٢١] أَيْ أَمَثَلٍ مِنْ غَيْرِهِمَا وَنَحْوُ ﴿قَوْلٍ مَعْرُوفٍ وَمَعْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَدَى﴾ [البقرة: ٢٦٣] وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ أَطْلَقَ الْعَطْفَ وَأَهْمَلَ الشَّرْطَ مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ وَلَيْسَ مِنْ أَمْثَلَةِ الْمَسْأَلَةِ مَا أُتِّدُهُ مِنْ قَوْلِهِ

(٦٣) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ت/ ٧٦١هـ) تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر -

دمشق، ط٦، (١٩٨٥)، ص، ٦١٠

عِنْدِي اصْطَبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي ... فَهَلْ بِأَعْجَبٍ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا(64)

إِذْ يَحْتَمَلُ أَنَّ الْوَاوَ هُنَا لِلْحَالِ وَسَيَأْتِي أَنَّ ذَلِكَ مَسْوُوعٌ وَإِنْ سَلِمَ الْعَطْفُ فَتَمَّ صِفَةُ مَقْدَرَةٍ يَفْتَضِيهَا الْمَقَامُ أَيُّ وَشَكْوَى عَظِيمَةٍ عَلَى أَنَا لَا نَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا كُلِّهِ فَإِنَّ الْخَبَرَ هُنَا ظَرْفٌ مُخْتَصِّصٌ وَهَذَا بِمُجَرَّدِهِ مَسْوُوعٌ كَمَا قَدِمْنَا وَكَأَنَّهُ تَوْهَمٌ أَنَّ التَّسْوِيعَ مَشْرُوطٌ بِتَقْدِمِهِ عَلَى النِّكَرَةِ وَقَدْ أَسْلَفْنَا أَنَّ التَّقْدِيمَ إِذَا كَانَ لِدْفَعِ تَوْهَمِ الصِّفَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ هُنَا لِحُصُولِ الْإِخْتِصَاصِ بِدُونِهِ وَهُوَ مَا قَدِمْنَا مِنْ الصِّفَةِ الْمَقْدَرَةِ أَوْ الْوُقُوعِ بَعْدَ وَاوِ الْحَالِ فَلِذَلِكَ جَازَ تَأَخُّرُ الظَّرْفِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢]

تَوْهَمٌ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ بِعَيْنِهِ هُوَ الدَّالُّ عَلَى حُصُولِ ذَلِكَ الْفِعْلِ بِعَيْنِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

قال ابن هشام: (٦٥) " وَلَا فَرْقَ فِيمَا ذَكَرْنَا بَيْنَ كَادٍ وَيَكَادُ فَإِنْ أُورِدَ عَلَى ذَلِكَ ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] مَعَ أَنَّهُمْ قَدْ فَعَلُوا إِذْ الْمُرَادُ بِالْفِعْلِ الدَّبْحُ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿فَدَبَّحُوا﴾ [البقرة: ٧١] فَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنِ حَالِهِمْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَوَّلًا بَعْدَاءً مِنْ دَبْحِهَا بِدَلِيلِ مَا يُتْلَى عَلَيْنَا مِنْ تَعْنَتِهِمْ وَتَكَرَّرَ سُؤْلُهُمْ وَلَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ مِثْلِ هَذَا فَيَمُنْ انْتَقَتْ عَنْهُ مَقَارِبَةُ الْفِعْلِ أَوَّلًا ثُمَّ فَعَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ تَوْهَمٌ مِنْ تَوْهَمِ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ بِعَيْنِهِ هُوَ الدَّالُّ عَلَى حُصُولِ ذَلِكَ الْفِعْلِ بِعَيْنِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا فَهَمَّ حُصُولُ الْفِعْلِ مِنْ دَلِيلِ آخِرٍ كَمَا فَهَمَّ فِي الْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فَذَبَّحُوا"

(٦٤) لم يعرف قائله، السيوطي، شرح شواهد المغنى ٧٩/٢، محمد بن محمد بن شرَّاب، شرح الشواهد

الشعرية في أمات الكتب النحوية ٧٩/٢

(٦٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٨٦٩.

توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها وليس كذلك

قال ابن هشام^(٦٦): " قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتد لثمانية معان أحدها التسوية وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالي وما أدري وليت شعري ونحوهن والصواب أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حُلُول المصدر محلها نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] وَنَحْوَ مَا أَبَالِي أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَصِحُّ سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِسْتِغْفَارُ وَعَدَمُهُ وَمَا أَبَالِي بِقِيَامِكَ وَعَدَمِهِ "

توهم المعنى لا اللفظ ورد ابن هشام عليه

قال ابن هشام: (٦٧) " المعنى لا اللفظ أي إن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسئولا عنه وإنما قدرنا المضاف لأن السؤال عن أفعال الحواس لا عن أنفسها وإنما لم يقدر ضمير " كان " راجعا لـ "كل"؛ لئلا يخلو مسئولا عن ضمير فيكون حينئذٍ مُسئداً إلى عنه، كما توهم بعضهم.

ورد على التوهم بالقياس والسماع في هذه المسألة، فقال: " وَيَرِدُهُ أَنْ الْفَاعِلِ وَنَائِبِهِ لَا يَتَقَدَّمَانِ عَلَى عَامِلِهِمَا " ويعلل لما ذهب إليه فيقول: " وأما ﴿لَقَدْ أَحْصَيْنَاهُمُ﴾ [مريم: ٩٤] فجملة أُجِيبُ بِهَا الْقِسْمُ وَلَيْسَتْ خَبْرًا عَنِ (كل) وضميرها راجع لمن لا (لكل) وَمِنْ مَعْنَاهَا الْجَمْعُ فَإِنْ قَطَعْتَ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا فَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ يَجُوزُ مُرَاعَاةُ الْفَرْقِ نَحْوِ

(٦٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٢٤

(٦٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٢٦٣

﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤] ، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ ، [العنكبوت: ٤٠] ومراعاة المعنى نحو ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤] ، ثم يصوب ابن هشام التوهم قائلاً: " وَالصَّوَابُ أَنَّ الْمُقَدَّرَ يَكُونُ مُفْرَدًا نَكْرَةً فَيَجِبُ الْإِفْرَادُ، كَمَا لَوْ صَرَحَ بِالْمُفْرَدِ وَيَكُونُ جَمْعًا مُعْرَفًا فَيَجِبُ الْجَمْعُ وَإِنْ كَانَتْ الْمَعْرِفَةُ لَوْ ذَكَرْتَ لَوَجِبَ الْإِفْرَادُ وَلَكِنْ فَعَلَ ذَلِكَ تَنْبِيْهَا عَلَى حَالِ الْمَحْذُوفِ فِيهِمَا فَالْأَوَّلُ نَحْوُ ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤] ، ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ [النور: ٤١] إِذِ التَّقْدِيرُ كُلُّ أَحَدٍ وَالثَّانِي نَحْوُ ﴿كُلٌّ لَهُ فَنِيئُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] ﴿كُلٌّ فِي فَلَكَ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣] ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دُخْرِينَ﴾ [النمل: ٨٧] ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤] أَي كَلِّهِمْ

العطف على توهم عدم الذكر

قال ابن هشام: ^(٦٨) "فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقِيَارُ بِهَا نَغْرِي

إِذْ لَا تَدْخُلُ اللَّامُ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ حَتَّى يَقْدَمَ نَحْوُ لِقَائِهِ زَيْدٍ وَيَضَعُفُهُ تَقْدِيمُ الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ عَلَى بَعْضِ الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا وَعَنِ الْمِثَالِ بِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى تَوْهَمِ عَدَمِ ذِكْرِ إِنْ وَالثَّانِي أَنَّهُ تَابِعٌ لِمُبْتَدَأِ مَحْذُوفٍ إِيْ إِيَّاكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ وَعَلَيْهِمَا خَرَجَ قَوْلُهُمْ إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ"

(٦٨) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٦١٨

توهم الخفض على الجوار

قال ابن هشام^(٦٩): " فظل طهارة اللحم ما بين منضج ... صفيف شواء أو قدير معجل^(٧٠)"

الْقَدِيرُ الْمُطْبُوخُ فِي الْقَدْرِ وَهُوَ عِنْدَهُمْ عَطْفٌ عَلَى صَفِيفٍ وَخَرَجَ عَلَى أَنْ الْأَصْلُ أَوْ طَابِخٌ قَدِيرٌ ثُمَّ حَذَفَ الْمُضَافَ وَأَبْقِيَ جَرَّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْأَخْزَرَ﴾ [الانفال: ٦٧] بالخفض أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة"

التوهم على المعنى أو الغلط

قال ابن هشام^(٧١): " وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ فِي نَحْوِ قَامَ الْقَوْمَ غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمْرًا بِالنَّصْبِ وَالصَّوَابِ أَنَّهُ عَلَى التَّوْهُمِ وَأَنَّهُ مَذْهَبٌ سَبِيئِيهِ لِقَوْلِهِ لِأَنَّ غَيْرَ زَيْدٍ فِي مَوْضِعٍ إِلَّا زَيْدًا وَمَعْنَاهُ فَشَبَّهَهُ بِقَوْلِهِمْ، رَجَعَ الْقَوْلُ إِلَى الْمَجْزُومِ وَقَالَ بِهِ الْفَارِسِيُّ فِي قِرَاءَةِ قَنْبَلٍ ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾ [يوسف: ٩٠] بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي يَتَّقِي وَجَزَمَ يَصْبِرُ فَرَزَعَمُ أَنْ مَنْ مَوْصُولَةٌ فَلِهَذَا ثَبَتَتْ يَاءُ يَتَّقِي وَأَنَّهَا ضَمِنَتْ مَعْنَى الشَّرْطِ وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ الْفَاءُ فِي الْخَبَرِ وَإِنَّمَا جَزَمَ يَصْبِرُ عَلَى تَوْهَمٍ مَعْنَى مَنْ وَقِيلَ بَلْ وَصَلَ يَصْبِرُ بِنِيَّةِ الْوُقُوفِ كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ هُوَ مَحْيَايَ وَمَمَاتِي {بِسُكُونِ يَاءِ مَحْيَايَ وَصَلَا وَقِيلَ بَلْ سَكَنَ لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ فِي كَلِمَتَيْنِ

(٦٩) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٦٠٠

(٧٠) امرئ القيس، ديوانه وشرحه، تحقيق الحسن السندوبي، وصلاح الدين منيمنة، دار إحياء العلوم،

بيروت، ط١، (١٩٩٠م) ص ٢٢

(٧١) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٦٢١

كَمَا فِي ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ و ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ وَقِيلَ مِنْ شَرْطِيَّةٍ وَهَذِهِ الْيَاءُ إِشْبَاعٌ وَلَا مَ الْفِعْلُ حَذَفَتْ لِلجَازِمِ أَوْ هَذِهِ الْيَاءُ لَامُ الْفِعْلِ وَاكْتَفَى بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ الْمَقْدَرَةِ وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ فَقَالَ سَبِيوِيهِ وَاعْلَمْ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَغْلَطُونَ فَيَقُولُونَ إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ وَذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ فَيُرَى "

التوهم بمعنى الغلط

قال ابن هشام (٧٢) "وأما قوله

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل ... فبوتت حصنا بالكمة حصينا (٧٣)

فَلَا دَلِيلَ فِيهِ كَمَا تَوْهَمُ بَعْضُهُمْ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَحذُوفًا، وَغَيْرِ اسْتِثْنَاءِ الثَّالِثَةِ: أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النِّكَرَاتِ خِلَافًا لِابْنِ جَنِيٍّ وَابْنِ الشَّجَرِيِّ وَعَلَى ظَاهِرِ قَوْلِهِمَا جَاءَ قَوْلُ النَّابِغَةِ:

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... سواها ولا عن حبا متراخيا وعليه (٧٤)

بنى المتنبي قوله

(٧٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٣١٦

(٧٣) السيوطي، شرح شواهد المغنى لم يعرف قائله، ٦١٢/٢

(٧٤) السيوطي، شرح شواهد المغنى لم يعرف قائله، ٦١٣/٢

إِذَا الْجُودُ لَمْ يَزِرْ قِي خِلَاصًا مِنَ الْأَذَى ... فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا^(٧٥)

تتبيه إذا قيل: لا رجل في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس، ويُقال في توكيده بل امرأة. وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس وأمتنع أن تكون موهلة وإلا تكررت كما سيأتي واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة، ويُقال في توكيده على الأول بل امرأة وعلى الثاني بل رجلان أو رجال غلط كثير من الناس فرعموا أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير ويرد عليهم نحو قوله: تعز فلا شيء على الأرض باقيا ... أثبتت^(٧٦)

التوهم اللفظي

قال ابن هشام^(٧٧):

أمن ازديادك في الدجى الرقباء ... إذ حيث كنت من الظلام ضياء

وشرحه أن أمن فعل ماض فهو مفتوح الآخر لا مكسورة على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الأدب في زماننا وأصر على ذلك والازديار أبلغ من الزيارة كما أن الإكتساب أبلغ من الكسب لأن الافتعال للتصرف والدال بدل عن التاء وفي متعلقة به لا

^(٧٥) الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: ٤٦٨هـ)، شرح ديوان المتنبي، تحقيق ياسين الأيوبلي، وقصى الحسين، دار الرائد العربي، لبنان، بيروت، ط١، (١٩٩٩م)، ص: ٣١١

^(٧٦) تعز فلا شيء على الأرض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا، السيوطي، شرح شواهد المغنى لم يعرف قائله، ٦١٢/٢

^(٧٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ١١٩

بأمن لأن المعنى أنهم أمثوا دائماً أن تزوري في الدجى وإذ إما تغليل أو ظرف مبدل من محل في الدجى وضياء مُبتدأً"

المنع من الوقوع في التوهم

قال ابن هشام: (٧٨) قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ... ما بين ملجم مهرة أو

سافع

ومن الغريب أن جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء أو بمعنى الواو ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى ولا نحو ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ [النور: ٦١] وهذه هي تلك بعينها وإنما جاءت لا توكيدا للنفي السابق وممانعة من توهم تغليق النفي بالمجموع لا بكل واحد وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع ونظيره قولك لا يحل لك الزنى والسرقه ولو تركت لا في التقدير لم يضر ذلك وزعم ابن مالك أيضا أن أو التي للإباحة حالة محل الواو وهذا أيضا مردود لأنه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان الأمر به مجالستهما معا ولم يخرج الأمر عن العهدة بمجالسة أحدهما هذا هو المعروف من كلام النحويين ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أن الواو تأتي للإباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين وأنه إنما جيء بالذللكة دفعا لتوهم إرادة الإباحة في ﴿فَصِيَامٌ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] وقلده في ذلك صاحب الإيضاح البياني ولا نعرف هذه المقالة لنحوي

(٧٨) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٩٠-٩١

توهم التخصيص:

قال ابن هشام^(٧٩): "والرابع أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً قال ابن مالك أو جملة نحو ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] و ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] وقصدك غلامه رجل وشرط الخبر فيهنّ الاختصاص فلو قيل في دار رجل لم يجز لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الإخبار بذلك قالوا والتقديم فلا يجوز رجل في الدار وأقول إنّما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة واشترطه هنا يوهم أن له مدخلاً في التخصيص وقد ذكرنا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذلك موضعها"

العطف على توهم دخول اللام

قال ابن هشام^(٨٠): "ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان أن وصلتها، لا تقول أنك فاضل عرفت وقول: وما زرت ليلي أن تكون حبيبة ... إلي ولا دين بها أنا طالبه

روؤه يخفض دين عطفاً على محل أن تكون إذ أصله لأن تكون وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات"

(٧٩) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٦١١

(٨٠) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٦٨٣

توهم دُخُولُ النَّبَاءِ فِي الْخَبَرِ

قال ابن هشام: (٨١) "الْعَطْفُ عَلَى التَّوَهُّمِ نَحْوُ لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدٌ بِالْخَفْضِ عَلَى تَوْهَمِ دُخُولِ النَّبَاءِ فِي الْخَبَرِ وَشَرَطَ جَوَازَهُ صِحَّةَ دُخُولِ ذَلِكَ الْعَامِلِ الْمَتَّوَهُمِ وَشَرَطَ حَسَنَهُ كَثْرَةَ دُخُولِهِ هُنَاكَ وَلِهَذَا حَسَنَ قَوْلِ زُهَيْرٍ: بَدَأَ لِي أَيْ لَسْتُ مَدْرِكُ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا" (٨٢)

وَقَوْلِ الْآخَرِ: مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مَقْدَامًا وَلَا بَطْلٌ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِأَنْحَقٍ غَلَابًا"

تعليقات ابن هشام للتوهم وإظهار الخطأ

تعليقات ابن هشام لتوهم النحاة في البحث عن العلل المناسبة لإظهار وجه الخطأ؛ قال ابن هشام: (٨٣) "وَمِنَ الْوَهْمِ فِي الْأَوَّلِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي لَوْلَايَ وَمُوسَى إِنْ مُوسَى يَحْتَمِلُ الْجَرَ وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّهُ لَا يُعْطَفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ، وَلِأَنَّ (لَوْلَا) لَا تَجْرُ الظَّاهِرَ فَلَوْ أُعِيدَتْ لَمْ تَعْمَلِ الْجَرَ فَكَيْفَ وَلَمْ تَعُدْ وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ يَحَاجِي بِهَا، فَيُقَالُ ضَمِيرٌ مَجْرُورٌ لَا يَصِحُّ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ اسْمُ مَجْرُورٍ أَعْدَتِ الْجَارَ أَمْ لَمْ تَعُدْهُ وَقَوْلِي مَجْرُورٌ لِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَعْطَفَ عَلَيْهِ اسْمًا مَرْفُوعًا لِأَنَّ لَوْلَا مَحْكُومٌ لَهَا بِحُكْمِ الْحُرُوفِ الرَّائِدَةِ وَالرَّائِدُ لَا يَقْدَحُ فِي كَوْنِ الْأِسْمِ مُجْرَدًا مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ فَكَذَا مَا أَشْبَهَ الرَّائِدَ وَقَوْلُ جَمَاعَةٍ فِي قَوْلِ هَدْبَةَ"

(٨١) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٦١٩

(٨٢) زهير بن أبي سلمى، شرح شواهد المغنى، للسيوطي ٣/٣٣٦

(٨٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٧٥٤

التوهم والتوجيه النحوي عند ابن هشام

قال ابن هشام: ^(٨٤) "وَمِنَ الْوَهْمِ فِي الثَّانِي قَوْلُ أَبِي الْبَقَاءِ فِي ﴿إِنَّ شَانِيكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] إِنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُ هُوَ تَوْكِيدًا وَقَدْ مَضَى وَقَوْلُ الرَّمَحْشَرِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] إِذَا قَدَرْتَ أَنْ مَصْدَرِيَّةٌ فَأَنْ وَصَلَتْهَا عَطْفٌ بَيِّنٌ عَلَى الْهَاءِ وَقَوْلُ النَّحْوِيِّينَ فِي نَحْوِ ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: ١٩] إِنْ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ وَقَدْ رَدَّ ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ وَجَعَلَهُ مِنْ عَطْفِ الْجَمْلِ وَالْأَصْلُ وَلِتَسْكُنَ رَوْجُكَ وَكَذَا قَالَ فِي ﴿لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] إِنْ التَّقْدِيرُ وَلَا تَخْلَفُهُ أَنْتَ لِأَنَّ مَرْفُوعَ فِعْلِ الْأَمْرِ لَا يَكُونُ ظَاهِرًا وَمَرْفُوعَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ذِي النُّونِ لَا يَكُونُ غَيْرَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ

من التوهم في التوجيه الإعرابي (تعدد الحال)

قال ابن هشام ^(٨٥): "أَنَّ الْحَالَ تَتَعَدَّدُ كَقَوْلِهِ:

عَلَيَّ إِذَا مَا زَرْتِ لَيْلَى بِخَفِيَّةٍ ... زِيَارَةَ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا ^(٨٦)

بِخِلَافِ التَّمْيِيزِ وَلِذَلِكَ كَانَ خَطَأً قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي (تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْثَلًا) إِنَّهُمَا تَمْيِيزَانِ وَالصَّوَابُ أَنَّ رَحْمَانًا بَاضْمَارُ أَحْصَ أَوْ أَمْدَحُ وَرَحِيمًا حَالٌ مِنْهُ لَا نَعْتٌ لَهُ لِأَنَّ الْحَقَّ قَوْلُ الْأَعْلَمِ وَابْنُ مَالِكٍ إِنْ الرَّحْمَنِ لَيْسَ بِصِفَةٍ بَلْ عِلْمٌ وَبِهَذَا أَيْضًا يَبْطُلُ كَوْنُهُ تَمْيِيزًا وَقَوْلُ قَوْمٍ إِنَّهُ حَالٌ وَأَمَّا قَوْلُ الرَّمَحْشَرِيِّ إِذَا قُلْتَ اللَّهُ رَحْمَنٌ أَتَصْرَفُهُ أَمْ لَا وَقَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ إِنَّهُ اخْتَلَفَ فِي صَرْفِهِ فَخَارِجٌ عَنِ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ وَجْهَيْنِ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ صِفَةً وَلَا مُجْرَدًا مِنْ أَلٍ وَإِنَّمَا حَذَفَتْ فِي الْبَيْتِ لِلضَّرُورَةِ وَيُنْبَنِي عَلَى عِلْمِيَّتِهِ أَنَّهُ فِي الْبِسْمَلَةِ وَنَحْوِهَا بَدَلٌ لَا نَعْتٌ وَأَنَّ الرَّحِيمَ بَعْدَهُ نَعْتٌ لَهُ لَا نَعْتٌ لِاسْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى "

^(٨٤) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٧٥٥

^(٨٥) ابن هشام مغنى اللبيب، ص: ٦٠١

^(٨٦) مجنون ليلي، قيس العامري، شرح شواهد المغنى، للسيوطي ٣/٢٤٢

المحور الخامس: موقف ابن هشام من قضايا التوهم النحوي

عند النحاة السابقين في معنى اللبيب.

برز الابداع الفكري في أصول التفكير النحوي عند ابن هشام من خلال مناقشته للنحويين السابقين عليه فيما أداهم تكفيرهم إلى الوقوع في التوهم النحوي، معتمداً في ذلك على جلب العلة والدليل على فساد من توهم بالدليل والبرهان، وفيما يأتي عرض وتحليل لموقف ابن هشام من توهم النحاة بدءاً من سيبويه، ونهاية بمعاصريه، للكشف عن دور التوهم في التععيد النحوي عند ابن هشام والنحاة السابقين وأثره في الخالفين.

ابن هشام يرد على توهم الخليل ويونس والكسائي والأخفش في إعراب مفعول "ننزع" في قوله تعالى: "لننزعن من كل شيعة أيهم أشد"

قال ابن هشام: ^(٨٧) "ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل مَحذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ لِنَنْزَعَنَّ الْفَرِيقَ الَّذِي يُقَالُ فِيهِمْ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ، وَقَالَ يُونُسُ هُوَ الْجُمْلَةُ وَعَلَقَتْ نَنْزَعُ عَنِ الْعَمَلِ كَمَا فِي ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف: ١٢] ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ وَالْأَخْفَشُ كُلُّ شَيْعَةٍ وَمَنْ زَائِدَةٌ وَجُمْلَةٌ الْإِسْتِفْهَامُ مُسْتَأْنَفَةٌ وَذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِمَا فِي جَوَازِ زِيَادَةِ مَنْ فِي الْإِيجَابِ وَيُرَدُّ أَقْوَالُهُمْ: أَنَّ التَّعْلِيْقَ مُخْتَصَّ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَضْرِبِنِ الْفَاسِقِ بِالرَّفْعِ بِتَقْدِيرِ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ هُوَ الْفَاسِقُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ زِيَادَةُ مَنْ فِي الْإِيجَابِ"

(٨٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ١٠٨

ويلاحظ في رد ابن هشام على توهم النحاة مبني على نقض قولهم بأصول التقعيد لنحوي عندهم؛ لإظهار وقوعهم في الخطأ والخلط والتوهم. على الرغم من أن التوهم في هذه المسألة وقع لكبار النحويين ورؤساء المدارس النحوي.

ابن هشام يرد على توهم وغلط سيبويه والزمخشري اللذين جعلوا من معاني (

أي بفتح الهمزة وضم الياء) اسماً موصولاً، على الرغم من الزجاج قال: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما - يقصد أي اسم موصول - فقد جوز الزمخشري وجماعة كونها مؤصولة، ويعلق ابن هشام على ذلك فيقول: "مع أن الضمة إعراب فقدروا متعلق النزع من كل شيعة وكأنه قيل لننزعن بعض كل شيعة ثم قدر أنه سئل من هذا البعض فقيل هو الذي أشد ثم حذف المبتدأ المكتنفان للموصول، وبعد أن وضح ابن هشام وجهة نظر سيبويه والزمخشري حكم على رأيهما بأن فيه تعسف ظاهر ولا أعلمهم استعملوا أي الموصولة مبتدأ"

فقد حكم ابن هشام على تأويل سيبويه والزمخشري بأن فيه تعسف، وأن العرب لم تستعمل مثله في لغتها. فمنهج ابن هشام يبني على أن التأويل النحوي ينبغي أن يخلو من التعسف، وأن يوجد في اللغة له نظير مستعمل.

موقف ابن هشام من توهم النحاة وأثره في التقعيد النحوي

إن ظاهرة التوهم وقعت عند جميع النحاة بما فيهم شيخهم سيبويه، ويناقد ابن هشام كل نحوي بالدليل والتعليل والتأويل والاعتماد على الأصول السماعية من القرآن الكريم بقراءته المختلفة، والحديث النبوي برواياته المتعددة، والشعر العربي الذي لم يلجأ فيه إلى الضرورة الشعرية، وفيما يأتي سوف تتبع هذه الدراسة موقف ابن هشام من التوهم النحوي عند جميع النحاة الذين وقعوا في التوهم النحوي من خلال كتابه مغنى اللبيب

عن كتب الأعراب. بدءًا منذ سيويه (ت/١٨٠هـ) حتى معاصره أبي حيان (ت٧٤٥هـ)،
وفيما يأتي عرض وتحليل لهذه المواقف عند النحاة:

- ١- توهم سيويه (ت/ ١٨٠ هـ)
- ٢- توهم الكسائي (١٨٩ هـ)
- ٣- توهم الفراء (ت/ ٢٠٧ هـ)
- ٤- توهم المبرد (ت/ ٢٨٦ هـ)
- ٥- توهم ثعلب (ت/ ٢٩١ هـ)
- ٦- توهم الحَوْثِيَّ (ت/ ٤٣٠ هـ)
- ٧- توهم الهروي (ت/ ٤٣٣ هـ)
- ٨- توهم مكي (ت/ ٤٣٧ هـ)
- ٩- توهم ابن الطراوة (ت/ ٥٢٨ هـ)
- ١٠- توهم الزمخشري (ت/ ٥٣٨ هـ)
- ١١- توهم ابن الشجري (ت/ ٥٤٢ هـ)
- ١٢- توهم الأمين المحلي (ت/ ٦٠٠ هـ)
- ١٣- توهم ابن خروف (ت/ ٦٠٩ هـ)
- ١٤- توهم ابن الحاجب (ت/ ٦٤٦ هـ)
- ١٥- توهم أبي البقاء العكبري (ت/ ٦٦٥ هـ)
- ١٦- توهم ابن عصفور (ت/ ٦٦٩ هـ)
- ١٧- توهم ابن مالك (ت/ ٦٧٢ هـ)
- ١٨- توهم النحاس (ت/ ٦٩٨ هـ)
- ١٩- توهم أبي حَيَّان (ت/ ٧٤٥ هـ)

وفيما يأتي عرض وتحليل لموقف ابن هشام من توهم النحاة السابقين عليه
والمعاصرين له،

١ - توهم سيبويه (ت/ ١٨٠ هـ) (٨٨)

ذكر ابن هشام في مغنى اللبيب عن كتب الأعراب أن الزجاج قال: " قَالَ الرَّجَاجُ مَا تَبَيَّنَ لِي أَنَّ سَيْبَوِيَّهَ غَلَطٌ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ"، وقد أورد ابن هشام المسألتين التي توهمها سيبويه، وذكر رأى المخالفين له من الكوفيين وجماعة من البصريين. ثم ذكر رواية الزجاج والجرمي في مخالفتها لسيبويه، وكان ابن هشام بذلك يريد أن يؤكد غلط سيبويه وتوهمه في هاتين المسألتين:

ذهب سيبويه إلى أن (أي) تستعمل أسماً موصولاً وخطأه في ذلك ابن هشام حيث قال ابن هشام^(٨٩):

" أَي بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ اسْمٌ يَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ ... وموصولاً نحو ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] التَّقْدِيرُ لَنَنْزِعَنَّ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ قَالَه سَيْبَوِيَّهٌ وَخَالَفهُ الْكُوفِيُّونَ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ (أَيَا) الْمَوْصُولَةَ مَعْرَبَةٌ دَائِمًا كَالشَّرْطِيَّةِ وَالِاسْتِفْهَامِيَّةِ. قَالَ الرَّجَاجُ مَا تَبَيَّنَ لِي أَنَّ سَيْبَوِيَّهَ غَلَطٌ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ هَذَا أَحَدُهُمَا فَإِنَّهُ يَسْلَمُ أَنَّهَا تَعْرَبُ إِذَا أُفْرِدَتْ فَكَيْفَ يَقُولُ بِنَائِهَا إِذَا أُضِيفَتْ وَقَالَ الْجَرْمِيُّ

(٨٨) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد وتوفي (١٤٨ - ١٨٠ هـ = ٧٦٥ - ٧٩٦ م) انظر: الزركلي، الأعلام

خرجت من البصرة فلم أسمع منذُ فارتت الخندق إلى مكة أحدا يقول لأضرين أيهم قائم بالصم

يتضح من هذا أن ابن هشام أورد المسألة التي توهمها سيبويه، وذكر رأى المخالفين له من الكوفيين وجماعة من البصريين. ثم ذكر رواية الزجاج والجرمي في مخالفتها لسيبويه، وكان ابن هشام بذلك يريد أن يؤكد غلط سيبويه وتوهمه في هذه المسألة

قال ابن هشام: (٩٠) "إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا ... أو تنزلون فإننا معشر نزل (٩١) فقال يونس أراد أو أنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم "

وهذه هي المسألة الثانية الى توهم فيها سيبويه، حيث عطف الجملة الإسمية على جملة الشرط. وعلل ابن هشام لرأى سيبويه فقال: فكأنه قال - أي سيبويه: أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون مَررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على إعمال الثاني وربط الأول بالمعنى

(٩٠) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٩٠٩

(٩١) البيت للأعشى، ديوانه، ص: ٦٣، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١ هـ) شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان مزيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ المركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي (١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦) ٢ / ٩٦٥

٢- توهم الكسائي (٩٢) (١٨٩ هـ) وأبي حاتم (٩٣) (٢٤٨ هـ)
في أن (إن اللام وما بعدها جواب)

قال ابن هشام: " ومن الوهم قول الكسائي وأبي حاتم في نحو ﴿يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ لُكْمًا لِيَرْضَوْكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢] إن اللام وما بعدها جواب. وقول بدر الدين ابن مالك في قوله تعالى ﴿أَمَّنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨] إن جواب الشرط مخذوف وإن تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾ [فاطر: ٨] أو كمن هداه الله بدليل ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨] والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولة، وقد يتوهم أن مثل هذا قول صاحب اللوامح وهو أبو الفضل الرازي: فَإِنَّهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠] لَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ جَمَلَةٍ مُعَادِلَةٍ وَالتَّقْدِيرِ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ "

٣- توهم الفراء (٩٤) (ت/ ٢٠٧ هـ)

في التوجيه الإعرابي لكاف الخطاب وتاء الفاعل

(٩٢) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي: إمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة. توفى (١٨٩ هـ = ٨٠٥ م) انظر: الزركلي، الأعلام ٢٨٣/٤
(٩٣) سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني: من كبار العلماء باللغة والشعر. من أهل البصرة كان المبرّد يلازم القراءة عليه. له نيف وثلاثون كتاباً، توفى (٢٤٨ هـ = ٨٦٢ م)
(٩٤) هو حبي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد أو بني منقر أبوزكرياء، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة، ولد وتوفى في (١٤٤ - ٢٠٧ هـ = ٧٦١ م - ٨٢٢ م) انظر: الزركلي، الأعلام ١٤٥/٨

قال ابن هشام: ^(٩٥) "وَأَمَّا الْكَافُ غَيْرُ الْجَارَةِ فَنَوْعَانِ مُضْمَرٌ مَنْصُوبٌ أَوْ مَجْرُورٌ نَحْوُ ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣] وحرف معنى لَا مَحَلَّ لَهُ وَمَعْنَاهُ الْخُطَابُ وَهِيَ اللَّاحِقَةُ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ ذَلِكَ وَتِلْكَ وَلِلضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ الْمَنْصُوبِ فِي قَوْلِهِمْ إِيَّاكَ وَإِيَّاكُمْ وَنَحْوَهُمَا هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَلِبَعْضِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ نَحْوُ حَيْهَكَ وَرَوَيْدِكَ وَالنَّجَاءِكَ وَلَا رَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبَرَنِي نَحْوُ ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الاسراء: ٦٢] فَالْتَاءُ فَاعِلٌ وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَهُوَ قَوْلُ سَيِّبَوَيْهِ وَعَكْسَ ذَلِكَ الْفَرَاءُ فَقَالَ التَّاءُ حَرْفُ خُطَابٍ وَالْكَافُ فَاعِلٌ لِكُونِهَا الْمُطَابِقَةَ لِلْمَسْنَدِ إِلَيْهِ وَيَرِدُهُ صِحَّةُ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْكَافِ وَأَنَّهَا لَا تَقَعُ قَطَّ مَرْفُوعَةً

٤ - توهم المبرد^(٩٦) (ت/ ٢٨٦هـ) (لزوم تقديم خبر إن على اسمها وهو ليس ظرفاً ولا مجروراً) وتعليق ابن هشام " وهذا لا يجيزه أحد "

قال ابن هشام: ^(٩٧) " وَمِنَ الْوَهْمِ فِي هَذَا قَوْلُ الْمَبْرَدِ فِي قَوْلِهِمْ إِنْ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا إِنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى زِيَادَةِ كَانٍ كَمَا قَالَ سَيِّبَوَيْهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَقْدَرَ كَانٌ نَاقِصَةً وَأَسْمَاهَا ضَمِيرُ زَيْدٍ لِأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ رُتْبَةً إِذْ هُوَ اسْمٌ إِنْ وَمِنْ أَفْضَلِهِمْ خَبْرٌ كَانٌ وَكَانَ وَمَعْمُولَاهَا خَبْرٌ إِنْ فَلَزِمَهُ تَقْدِيمُ خَبْرٍ إِنْ عَلَى اسْمِهَا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ ظَرْفًا وَلَا مَجْرُورًا وَهَذَا لَا يُجِيزُهُ أَحَدٌ "

(٩٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٢٤٠.

(٩٦) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، ولد وتوفي في (٢١٠ - ٢٨٦ هـ = ٨٢٦ - ٨٩٩ م) انظر: الزركلي، الأعلام ١٤٤/٧

(٩٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٧٦٦

٥- توهم ثعلب (ت/ ٢٩١ هـ) ^(٩٨) (كلا) مركبة من كاف التشبيه ولا النافية

قال ابن هشام: ^(٩٩) " (كلا) مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية قال وإنما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة، وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر لا معنى لها عندهم إلا ذلك حتى إنهم يجيزون أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها " وصدر حكم ابن هشام على توهم ثعلب لمخالفته سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين.

٦- توهم الحوفي (ت/ ٤٣٠ هـ) ^(١٠٠)

تعرض ابن هشام في المغنى إلى ثلاث مسائل نحوية توهمها الحوفي مرجحاً قول الجماعة، ومطلقاً على التوهم مصطلح التخيل، وفي الثالثة لرد ابن هشام قول الحوفي ومعتمداً على الدليل المنطقي: (إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد)

١- إعراب جملة الخبر

قال ابن هشام: ^(١٠١) " ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في ﴿ظَلُمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠] إن ﴿بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠] جملة مخبر بها عن

^(٩٨) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب: إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد وتوفي في (٢٠٠ - ٢٩١ هـ = ٨١٦ - ٩١٤ م) انظر: الزركلي، الأعلام، ٢٦٧ / ١،

^(٩٩) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٢٤٩

^(١٠٠) هو علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي: نحوي، من العلماء باللغة والتفسير. من

أهل الحوف بمصر. توفي سنة (٤٣٠ هـ = ١٠٣٩ م) انظر: الزركلي، الأعلام ٢٥٠ / ٤

^(١٠١) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٧٥١

ظلمات وظلمات غير مُخْتَصَّ فَالصَّوَابُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ إِنَّهُ خَبْرٌ لِمَخْدُوفٍ أَيْ تِلْكَ ظُلُمَاتٍ
نَعَمْ إِنْ قَدَرَ أَنْ الْمَعْنَى ظُلُمَاتٍ أَيْ ظُلُمَاتٍ بِمَعْنَى ظُلُمَاتٍ عِظَامٍ أَوْ مِتْكَائِفَةٍ وَتَرَكْتَ الصِّفَةَ
لِدَلَالَةِ الْمَقَامِ عَلَيْهَا كَمَا قَالَ: لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ "

٢- تعلق الياء

قال ابن هشام: (١٠٢) " وَقَوْلُ الْحَوْفِيِّ إِنْ الْيَاءُ فِي ﴿الَّذِينَ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ
الْحَكِيمِينَ﴾ [التين: ٨] مُتَعَلِّقَةٌ وَهِيَ نَعَمْ يَصِحُّ فِي اللَّامِ الْمُقْوِيَةِ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْعَامِلِ
الْمَقْوِي نَحْوُ ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] وَ ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] وَ
﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] لِأَنَّ النَّحْفِيَّ أَنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةٌ مَخْضَةٌ لِمَا تَخِيلُ
فِي الْعَامِلِ مِنَ الضَّعْفِ الَّذِي نَزَلَهُ مَنْزِلَةُ الْفَاقِرِ وَلَا مَعْدِيَةٌ مَخْضَةٌ لِاطْرَادِ صِحَّةِ إِسْقَاطِهَا
فَلَهَا مَنْزِلَةٌ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ "

٣- الجملة الحالية

قال ابن هشام: (١٠٣) " وَأَمَّا قَوْلُ الْحَوْفِيِّ فِي ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي
سَيَّهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩] إِنْ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَةُ فَمُرْدُودٌ وَكَانَ فِي ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ وَكَالشَّرْطِ
فِي ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢] وَ ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ
إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦] ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَدَى مِّنْ
مَّطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] وَ ﴿قُلْ إِنِّي
أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الانعام: ١٥] وَ ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ

(١٠٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٥٧٥

(١٠٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٥١٩-٥٢٠

يَوْمًا ﴿المزمل: ١٧﴾ و ﴿قُلْ لَآ إِن كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ٨٦ تَرْجِعُونَهَا﴾ [الواقعة: ٨٦] وَإِنَّمَا جَازَ لِأَضْرِبِنَهٗ إِن ذَهَبَ وَإِن مَكَثَ لِأَنَّ الْمَعْنَى لِأَضْرِبِنَهٗ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذْ لَآ يَصِحُّ أَنْ يَشْتَرَطَ وَجُودَ الشَّيْءِ وَعَدَمَهُ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ"

٧- توهم مكي (ت / 437 هـ) (١٠٤)

١- في كون (كلا) اسمًا

قال ابن هشام: (١٠٥) "أما قول مكي إن كلا على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حقًا فبعيد لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها وإلا فلم لا نونت"

٢- إن جنات بدل من الفضل والأولى

قال ابن هشام: (١٠٦) "قول مكي وغيره في قوله تعالى ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ٣٢ جَنَّتْ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر : ٣٢-٣٣] إن جنات بدل من الفضل والأولى أنه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حد زيدا ضربته"

(١٠٤) هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد، ولد وتوفي في، (٣٥٥ - ٤٣٧ هـ = ٩٦٦ - ١٠٤٥ م) ، أنظر: الزركلي ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، (ت ١٣٩٦ هـ) ، الأعلام ، دار العلم للملايين، ط ١٥ ، (٢٠٠٢ م) ٢٨٦/٧

(١٠٥) ابن هشام مغنى اللبيب، ص: ٢٥٠

(١٠٦) ابن هشام، مغنى اللبيب، ٧٧٨

٣- إن جملة يضل صفة لـ (مثلا) أو مستأنفة

قال ابن هشام: (١٠٧) "قول مكي وغيره في قوله تعالى ﴿مَادَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٧] إن جملة يضل صفة لـ (مثلا) أو مستأنفة والصواب الثاني لقوله تعالى: ﴿مَادَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١] الثالث قول بعضهم في ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢] إن الوقف هنا على ريب ويبتدىء فيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى: ﴿الْمَآ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة: ٢] الرابع قول بعضهم في ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] إن الرابط الإشارة وإن الصابر والغافر جعلاً من عزم الأمور مبالغة والصواب أن الإشارة للصبر والغفران بدليل ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ولم يقل إنكم . الخامس قولهم في ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الانعام: ٦٢]

إن التقدير تزعمونهم شركاء والأولى أن يقدر تزعمون أنهم شركاء بدليل ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٤] ولأن الغالب على زعم ألا يقع على المفعولين صريحاً بل على أن وصلتها ولم يقع في التنزيل إلا كذلك"

٤- جملة الجواب حيث أعراباً يقتضي أن لها موضعاً وشاركه أبو البقاء (١٠٨)

(١٠٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٧٧٤

(١٠٨) هو محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي: لغوي. كان رئيس المؤذنين بجامع عمرو بن

العاص بمصر. وتوفي فيها. (٣٧٢-٤٣٣ هـ = ٩٨٣ - ١٠٤١)

قال ابن هشام: (١٠٩) " وَقَعَ لِمَكِّي وَأَبِي النَّبَاءِ وَهَمَّ فِي جَمَلَةِ الْجَوَابِ فَأَعْرَبَاهَا إِعْرَابًا يَفْتَضِي أَنْ لَهَا مَوْضِعًا فَأَمَّا مَكِّي فَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢] إِنْ لِيَجْمَعَنَّكُمْ بَدَلَ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى هَذَا الْإِعْرَابِ غَيْرُهُ وَلَكِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ وَأَنَّ مِنْ ذَلِكَ ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُنُّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥] أَي أَنَّ يَسْجَنُوهُ وَلَمْ يَثْبُتَ مَجِيءُ اللَّامِ مَصْدَرِيَّةً وَخَلَطَ مَكِّي فَأَجَازَ الْبَدَلِيَّةَ مَعَ قَوْلِهِ إِنْ اللَّامُ لَامُ جَوَابِ الْقَسَمِ وَالصَّوَابُ أَنَّهَا لَامُ الْجَوَابِ وَأَنَّهَا مُنْقَطِعَةٌ مِمَّا قَبْلَهَا إِنْ قَدَرَ قِسْمٌ أَوْ مُنْصَلَةٌ بِهِ اتَّصَلَ الْجَوَابُ بِالْقِسْمِ إِنْ أُجْرِيَ بِدَا مَجْرَى أَقْسَمَ كَمَا أُجْرِيَ عِلْمٌ فِي قَوْلِهِ: وَلَقَدْ عَلِمْتَ لَتَأْتِيَنَّكَ مِنِّي... (١١٠) وَأَمَّا أَبُو النَّبَاءِ فَإِنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ ﴿لَمَّا آتَيْنِيكَم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] الْآيَةَ مِنْ فَتْحِ اللَّامِ فَفِي مَا وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ مُّبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ إِمَّا ﴿مِن كِتَابٍ﴾ أَي لِلَّذِي آتَيْتَكُمْ مِنْ الْكِتَابِ أَوْ ﴿لَتُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ وَاللَّامُ جَوَابُ الْقَسَمِ لِأَنَّ أَخَذَ الْمِيثَاقَ قِسْمٌ "

٨- توهم الهروي (ت/ ٤٣٣ هـ) (إعراب جميعاً على الحال)

قال ابن هشام: (١١١) " أَلْفَاظُ التَّوَكِّيِّ وَإِنَّمَا يَرِبُّهَا الضَّمِيرُ الْمَلْفُوظُ بِهِ، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسَهُ، وَالزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا وَالْقَوْمُ كُلَّهُمْ، وَمَنْ تَمَّ كَانَ مُرَدِّدًا قَوْلَ الْهَرَوِيِّ فِي الذَّخَائِرِ، تَقُولُ: جَاءَ الْقَوْمُ جَمِيعًا عَلَى الْحَالِ، وَجَمِيعٌ عَلَى التَّوَكِيدِ، وَقَوْلٌ بَعْضٌ مِنْ عَاصِرِنَاهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] إِنْ جَمِيعًا تَوْكِيدٌ لـ

(١٠٩) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٥٣٢

(١١٠) ولقد علمت لتأتين منيتي ... لا بعدها خوف علي ولا عدم، البيت للبيد، انظر شرح القوائد

السبع الطوال، ص: ٥٥٧، والسيوطي، شرح شواهد المغنى ٢/ ٨٢٩

(١١١) ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٦٦٢

(مَا) وَلَوْ كَانَ كَذَا لَقِيلَ: جَمِيعُهُ، ثُمَّ التَّوَكِيدُ بِجَمِيعِ قَلِيلٍ؛ فَلَا يَحْمَلُ عَلَيْهِ التَّنْزِيلَ. وَالصَّوَابُ أَنَّهُ حَالٌ، وَقَوْلُ الْفَرَاءِ وَالزَّمخَشَرِيِّ فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ (إِنَّا كَلَا فِيهَا) (إِنْ كَلَا) تَوَكِيدٌ. وَالصَّوَابُ أَنَّهَا بَدَلٌ وَإِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ بَدَلٌ كُلُّ جَائِزٍ إِذَا كَانَ مُفِيدًا"

يتبين من قول ابن هشام السابق ما يأتي:

- ١- إعراب (جميعاً) حالاً والصواب إعرابها توكيداً
- ٢- عدم ذكر اسم معاصريه الذين توهموا في توجيه إعراب (جميعاً) توكيداً لـ (ما)
- ٣- تعليق ابن هشام لتوهم معاصريه بالأدلة نحو " وَلَوْ كَانَ كَذَا لَقِيلَ جَمِيعُهُ، ثُمَّ التَّوَكِيدُ بِجَمِيعِ قَلِيلٍ، فَلَا يَحْمَلُ عَلَيْهِ التَّنْزِيلَ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ حَالٌ"
- ٤- توجيه توهم "قَوْلُ الْفَرَاءِ وَالزَّمخَشَرِيِّ فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ (إِنَّا كَلَا فِيهَا) (إِنْ كَلَا) تَوَكِيدٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا بَدَلٌ، وَإِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ بَدَلٌ كُلُّ جَائِزٍ إِذَا كَانَ مُفِيدًا"

٩- توهم ابن الطراوة (ت/ 528هـ)^(١١٢) وتعليق ابن هشام عليه " وَهَذَا مُخَالَفٌ لِرِسْمِ الْمُصْحَفِ وَإِجْمَاعِ النُّحَوِيِّينَ "

قال ابن هشام:^(١١٣) "اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الإضافة كقبل وبعد وغير ولبناء بعضها أن تكون مضافة وذلك أي الموصولة فإنها لا تبني إلا إذا أضيفت

^(١١٢) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين ابن الطراوة: أديب، من كتاب الرسائل، له شعر، وله آراء في النحو تفرّد بها. توفى (528هـ = ١١٣٤ م) انظر الزركلي، الأعلام

وَكَانَ صَدْرُ صَلْتِهَا ضَمِيرًا مَحذُوفًا نَحْوَ (بِهِمْ أَشَدُّ) وَمِنَ الْوَهْمِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ الطَّرَاوَةِ
هَمَّ أَشَدُّ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ وَأَيُّ مَبْنِيَّةٍ مَقْطُوعَةٍ عَنِ الْإِضَافَةِ وَهَذَا مُخَالَفٌ لِرِسْمِ الْمُصْحَفِ
وَلِاجْمَاعِ النَّحْوِيِّينَ"

١٠- توهم الزمخشري (ت/ 538 هـ) (١١٤)

١- جوز نعت الإشارة بما ليس معرّفًا بلام الجنس وعلق ابن هشام عليه " ذَلِكَ مِمَّا
أَجْمَعُوا عَلَى بُطْلَانِهِ"

قال ابن هشام: (١١٥) " وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٢]
يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بيانا وربكم الخير، فجوز في الشيء الواحد
البيان والصفة، وجوز كون العلم نعتا وإنما العلم ينعت ولا ينعت به، وجوز نعت الإشارة
بما ليس معرّفًا بلام الجنس وذلك مما أجمعوا على بطلانه"

٢- توهم في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ ٢ إِلَهِ النَّاسِ ٣﴾ [الناس: ١-٢] إِنَّهُمَا عَطْفًا بَيَانٍ
وَالصَّوَابُ أَنَّهُمَا نَعْتَانِ

قال ابن هشام: (١١٦) " وَمِنَ الْوَهْمِ فِي الْأَوَّلِ قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي ﴿مَلِكِ النَّاسِ ٢
إِلَهِ النَّاسِ ٣﴾ [الناس: ١-٢] إِنَّهُمَا عَطْفًا بَيَانٍ وَالصَّوَابُ أَنَّهُمَا نَعْتَانِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُمَا

(١١٤) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم: من أئمة
العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، ولد وتوفي (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ = ١٠٧٥ - ١١٤٤ م)، انظر:
الزركلي، الأعلام ١٧٨/٧

(١١٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٧٤٣

(١١٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٧٤٢

أجريا مجرى الجوامد إذ يستعملان غير جاريين على مَوْصُوفٍ وتجرى عَلَيَّهِمَا الصِّفَاتِ
نَحْوُ قَوْلِنَا إِلَهَ وَاحِدٍ وَمَلِكٍ عَظِيمٍ"

٣- وتجويز الِوَجْهَيْنِ فِي ﴿أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] وهم

قال ابن هشام^(١١٧): "زيدا ضاحكا ونحو ﴿وَقُتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]
وتجويز الرَّمْخَشْرِيِّ الِوَجْهَيْنِ فِي ﴿أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] وهم لِأَنَّ كَافَّةً
مُخْتَصَّ بِمَنْ يَعْقِلُ وَوَهْمُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] إذ
قدر كَافَّةً نعتا لمصدر مَحذُوفٍ أَي إِرسَالَةً كَافَّةً أَشَدَّ لِأَنَّهُ أَضَافَ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ فِيمَا لَا
يعقل إِخْرَاجَهُ عَمَّا التزم فِيهِ مِنَ الْحَالِيَةِ وَوَهْمُهُ فِي خُطْبَةِ الْمَفْصَلِ إِذْ قَالَ مُحِيطٌ بِكَافَةِ
الْأَبْوَابِ أَشَدُّ وَأَشَدُّ لِإِخْرَاجِهِ إِيَّاهُ عَنِ النَّصْبِ الْبَيْتَةِ"

٤- توهم وقوع الجملة في معنى النفي

قال ابن هشام^(١١٨): "في معنى الاستفهام " وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى التَّوْبِيخِ أَي
فَهَلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ وَاحِدَةٌ مِنَ الْقُرَى الْمُهْلَكَةِ تَابَتْ عَنِ الْكُفْرِ قَبْلَ مَجِيءِ الْعَذَابِ فَنَفَعَهَا ذَلِكَ
وَهُوَ تَفْسِيرُ الْأَخْفَشِ وَالْكَسَائِيِّ وَالْفَرَاءِ وَعَلِيِّ بْنِ عَيْسَى وَالنَّحَّاسِ وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ أَبِي وَعَبْدِ
اللَّهِ / فَهَلَا كَانَتْ / وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى النَّفْيُ لِأَنَّ التَّوْبِيخَ يَقْتَضِي عَدَمَ الْوُقُوعِ وَقَدْ يَتَوَهَّمُ
أَنَّ الرَّمْخَشْرِيَّ قَائِلٌ بِأَنَّهَا لِلنَّفْيِ لِقَوْلِهِ وَالِاسْتِثْنَاءِ مُنْقَطِعٌ بِمَعْنَى لَكِنْ وَيَجُوزُ كَوْنُهُ مُتَّصِلًا
وَالْجُمْلَةُ فِي مَعْنَى النَّفْيِ كَأَنَّهُ قِيلَ مَا آمَنْتَ وَعَلَّه إِئِمَّا أَرَادَ مَا ذَكَرْنَا وَلِهَذَا قَالَ وَالْجُمْلَةُ فِي
مَعْنَى النَّفْيِ وَلَمْ يَقُلْ وَلَوْلَا لِلنَّفْيِ وَكَذَا قَالَ فِي ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ [الأنعام

(١١٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٧٣٣

(١١٨) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٣٦٣

[٤٣:] مَعْنَاهُ نَفِي التَضَرُّعِ وَلَكِنَّهُ جِيءَ بِلَوْلَا لِيَفَادَ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَذْرٌ فِي تَرْكِ التَضَرُّعِ إِلَّا عِنَادُهُمْ وَقِسْوَةُ قُلُوبِهِمْ وَإِعْجَابُهُمْ بِأَعْمَالِهِمُ الَّتِي زَيْنَهَا الشَّيْطَانُ لَهُمْ "

١١- توهم ابن الشجري (ت/ ٥٤٢ هـ) (١١٩)

١- التوهم بأن معنى الاستفهام غير مقصود البتة لمنافاته لفعل الدراية

قال ابن هشام: (١٢٠) "لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... شعيت ابن سهم أم شعيت ابن منقر

الأصل أشعيت بالهمز في أوله والتونين في آخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما أدري أي النسبين هو الصحيح، والذي غلط ابن الشجري حتى جعله من النوع الأول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لمنافاته لفعل الدراية. وجوابه أن معنى قولك علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم وكذلك ما علمت"

٢- إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب

قال ابن هشام (١٢١) "إعطاء لم حكم لن في عمل النصب نكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] بفتح الحاء وفيه نظر إذا لا تحل لن هنا وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا وقيل أصله

(١١٩) هبة الله بن علي بن محمد الحسني، أبو السعادات، الشريف، المعروف بابن الشجري: من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب، ولد وتوفي سنة (٤٥٠ ٥٤٢ هـ = ١٠٥٨ - ١١٤٨ م)

(١٢٠) ابن هشام، معنى اللبيب، ص: ٦٢

(١٢١) ابن هشام، معنى اللبيب، ص: ٩١٦

نشرحن ثم حذفنا النون الخفيفة وبقي الفتح دليلاً عليها وفي هذا شدوذان توكيد المنفي بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى وحذف النون لغير مقتضى مع أن المؤكد لا يليق به الحذف وإعطاء لن حكم لم في الجزم"

١٢- توهم الأمين المحلي (ت/ ٦٠٠ هـ) (١٢٢) أن الجملة بعد الواو حالية

قال ابن هشام: (١٢٣) "ومن ذلك قول الأمين المحلي فيما رأيت بخطه إن الجملة التي بعد الواو من قوله: (اطلب ولا تضجر من مطلب...) حالية، وإن لا ناهية والصواب أن الواو للعطف ثم الأصح أن الفتحة اعراب مثلها في لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لأجل نون توكيد خفيفة محذوفة"

١٣- توهم ابن خروف (ت/ ٦٠٩ هـ) (١٢٤) والشلوبين (ما وصلتها نصب على

(الإستثناء)

قال ابن هشام: "وأما قول ابن خروف والشلوبين إن ما وصلتها نصب على الإستثناء فغلط لأن معنى الإستثناء قائم بما بعدهما لا بهما والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره"

(١٢٢) هو محمد بن علي بن موسى، أبو بكر، أمين الدين، الأنصاري المحلي: نحوي، من أهل المحلة

بمصر ولد وتوفي (673 - 600 هـ = ١٢٠٣ - ١٢٧٥ م) انظر: الزركلي، الأعلام، ٢٨٢/٦

(١٢٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٧٦٤

(١٢٤) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، أبو الحسن: عالم بالعربية، أندلسي، من أهل

إشبيلية (٥٣٤-٦٠٩ هـ = ١١٣٠ - ١٢١٢ م) انظر: الزركلي، الأعلام ٣٣٠/٤

١٤- توهم ابن الحاجب (ت/٦٤٦ هـ) (١٢٥)

١- وقوع المفعول به جملة، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ لَمْ يَقْلَهُ أَحَدٌ وَلَا يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ الصَّحِيحُ"

قال ابن هشام: (١٢٦) "وَزَعِمَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْمَفْعُولَ وَالْمُطْلَقَ يَكُونُ جَمَلَةً وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ نَحْوًا: قَالَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا، وَقَدْ مَضَى رَدَهُ وَزَعِمَ أَيْضًا فِي أَنْبَاءِ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا، أَنَّ الْأَوَّلَ مَفْعُولٌ بِهِ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ لِأَنَّهُمَا نَفْسُ النَّبَأِ. قَالَ بِخِلَافِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ فِي أَعْلَمْتَ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا، فَإِنَّهُمَا مُتَعَلِقَا الْعِلْمِ لَا نَفْسِهِ. وَهَذَا خَطَأٌ، بَلْ هُمَا أَيْضًا مَنْبَأٌ بِهِمَا لَا نَفْسُ النَّبَأِ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ لَمْ يَقْلَهُ أَحَدٌ وَلَا يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ الصَّحِيحُ"

٢- التوهم في رواية الاستشهاد

قال ابن هشام: (١٢٧) "أَنَّ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا ... مَنِي السَّلَامِ وَأَلَا تَشْعُرَا

أَحَدًا (١٢٨)

(١٢٥) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني الأسنائي الشهير بـ ابن الحاجب، الفقيه المالكي والأصولي النحوي والمقرئ، (٥٧٠هـ-٦٤٦هـ = ١١٧٤-١٢٤٩ م)

(١٢٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ص، ٨٦٨

(١٢٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٩١٥

(١٢٨) يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسيدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل

بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، (٢٠٠١ م)، ٨٧/٥

الشَّاهِدِ فِي (أَنْ) الْأُولَى وَلَيْسَتْ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ بِدَلِيلِ (أَنْ) الْمَعْطُوفَةِ عَلَيْهَا
وإِعمالِ (مَا) حَمَلًا عَلَى (أَنْ)، كَمَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَمَا تَكُونُوا
يُؤَلَى عَلَيْكُمْ نَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ وَالْمَعْرُوفُ فِي الرَّوَايَةِ كَمَا تَكُونُونَ"

١٥- توهم أبي البقاء العكبري (ت/٦٦٥ هـ)

١- كونه بدلًا من الضمير المنصوب

قال ابن هشام: (١٢٩) " وَمَنْ أَجَازَ إِبْدَالَ الضَّمِيرِ مِنَ الظَّاهِرِ أَجَازَ فِي نَحْوِ إِنْ
زَيْدًا هُوَ الْفَاضِلُ الْبَدَلِيَّةُ وَوَهُمَ أَبُو الْبَقَاءِ فَأَجَازَ فِي ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [الزمل
:٢٠] كَوْنَهُ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ

٢- يجوز كون الجملة الاسمية بدلًا، وهو مردود عند ابن هشام

قال ابن هشام (١٣٠): " لَا يَمْنَعُ التَّعَاطُفُ وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي تَجْوِيزِ أَبِي
الْبَقَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَنْهُمْ مَن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] إِنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ
بَدَلًا مِنْ ﴿فَصَلُّْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] هَذَا مَرْدُودٌ لِأَنَّ الْاسْمِيَّةَ لَا تَبْدَلُ
مِنَ الْفِعْلِيَّةِ اهْ وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى امْتِنَاعِ ذَلِكَ "

٣- الواو للحال وقيل بمعنى إذ

قال ابن هشام: (١٣١) " وَوَهُمَ أَبُو الْبَقَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ
أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فَقَالَ الْوَاوُ لِلْحَالِ وَقِيلَ بِمَعْنَى إِذْ وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ مَكِّي وَزَادَ

(١٢٩) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٦٤٦

(١٣٠) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٧٦١

(١٣١) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٤٧١

عَلَيْهِ فَقَالَ الْوَاوُ لِلْإِبْتِدَاءِ وَقِيلَ لِلْحَالِ وَقِيلَ بِمَعْنَى إِذْ أَهْ وَالثَّلَاثَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَإِنْ أَرَادَ بِالْإِبْتِدَاءِ الْإِسْتِثْنَانَ فَقَوْلُهُمَا سَوَاءٌ "

٤- الحال من الفاعل.

قال ابن هشام: (١٣٢) " وأما قول أبي البقاء إنه حال من فاعل ﴿يُجَاوِرُونَكَ﴾ [البقرة: ٦٠] فمردود لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئين "

٥- ما مصدرية وصلتها يكذبون

قال ابن هشام: (١٣٣) " أما قول أبي البقاء في ﴿وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٧] إن ما مصدرية وصلتها يكذبون وحكمه مع ذلك بأن يكذبون في موضع نصب خبرا لكان فظاهره متناقض ولعل مراده أن المصدر إنما ينسب من ما ويكذبون لا منها ومن كان بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين إن كان الناقصة لا مصدر لها "

٦- الجملة جواب الشرط

قال ابن هشام: (١٣٤) " وقول أبي البقاء والحوفي إن الجملة جواب الشرط مردود لأنه اسمية وقولهما إنها على إضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء لا للتوطئة "

(١٣٢) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٧٠٣

(١٣٣) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٥٣٦

(١٣٤) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٦٤٨

٧- يجوز كون هو توكيدا

قال ابن هشام: (١٣٥) " وَمَنْ الْوَهْمُ فِي الثَّانِي قَوْل أَبِي الْبَقَاءِ فِي ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر : ٣] إِنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُ هُوَ تَوْكِيدًا "

وقد اعتمد ابن هشام رأى أبي البقاء العكبري في موضع آخر، قال ابن هشام: (١٣٦)

قَوْل أَبِي الْبَقَاءِ فِي ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى﴾ [التوبة : ١٠٩] إِنْ الظَّرْفُ حَالَ أَي عَلَى قِصْدِ تَقْوَى أَوْ مَفْعُولِ أَسَّسَ وَهَذَا الْوَجْهَ هُوَ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِ عِنْدِي لِتَعِينِهِ فِي ﴿لَمَسَّجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ [التوبة : ١٠٨]

وبعد هذا العرض لتوهمات أبي البقاء العكبري التي ذكرها ابن هشام في المغنى مبيئاً فيها كل موضع توهمه أبو البقاء فإن ابن هشام يعتمد رأى أبي البقاء أن الظرف حَالَ أَي عَلَى قِصْدِ تَقْوَى أَوْ مَفْعُولِ أَسَّسَ وَهَذَا الْوَجْهَ هُوَ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِ عِنْدِي لِتَعِينِهِ فِي ﴿لَمَسَّجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾، [التوبة : ١٠٨] ومعنى ذلك أن ابن هشام ذكره لتوهمات أبي البقاء ليس معناه ضعف في رأيه وإنما اتجاهاً سلكه ابن هشام في عرض ظاهرة التوهم النحوي.

(١٣٥) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٧٥٤

(١٣٦) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص: ٧٧٦

١٦- توهم ابن عصفور (ت/ ٦٦٩ هـ) (١٣٧) وتعليق ابن هشام عليه " وَالْأَوْلَى قَوْل

الْفَارِسِيِّ إِنْ لَات مُهْمَلَةٌ "

١- هُنَا اسْم لَات وَحَنْت خَبَرَهَا

قال ابن هشام: (١٣٨) " وَمَنْ الْوَهْم فِي الثَّانِي قَوْل ابْنِ عُسْفُورٍ فِي قَوْلِهِ (حَنْتَ نَوَارٍ وَلَاتٌ هُنَا حَنْتٌ...) إِنْ هُنَا اسْمٌ لَاتٍ وَحَنْتَ خَبَرَهَا بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ أَيَّ وَقْتٍ حَنْتَ فَأَقْتَضَى إِعْرَابُهُ الْجَمْعَ بَيْنَ مَعْمُولِيهَا وَإِخْرَاجَ هُنَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ وَإِعْمَالَ لَاتٍ فِي مَعْرِفَةِ ظَاهِرَةِ وَفِي غَيْرِ الزَّمَانِ وَهُوَ الْجُمْلَةُ النَّائِبَةُ عَنِ الْمُضَافِ وَحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَى الْجُمْلَةِ وَالْأَوْلَى قَوْلُ الْفَارِسِيِّ إِنْ لَاتٌ مُهْمَلَةٌ وَهَذَا خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَحَنْتَ مُبَدَّأٌ مُؤَخَّرٌ بِتَقْدِيرِ أَنْ مِثْلَ تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ "

٢- كَمْ فَاعِلٌ يَهْدُ وَ الْفَاعِلُ لَا يَكُونُ جُمْلَةً

قال ابن هشام: (١٣٩) " وَمَنْ الْوَهْمُ قَوْلُ ابْنِ عُسْفُورٍ فِي ﴿أَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [طه: ١٢٨] إِنْ كَمْ فَاعِلٌ يَهْدُ فَإِنْ قُلْتَ خَرَجَ عَلَى لُغَةِ حَكَاهَا الْأَخْفَشُ هِيَ أَنْ بَعْضَ الْعَرَبِ لَا يَلْتَزِمُ صَدْرِيَّةَ كَمْ الْخَبْرِيَّةَ، قُلْتَ قَدْ اعْتَرَفَ بِرَدَائِهَا فَتَخْرِيجُ التَّنْزِيلِ عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ رَدَاءَةٌ وَالصَّوَابُ أَنَّ الْفَاعِلَ مُسْتَتِرٌ رَاجِعٌ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَيُّ أَوْ لَمْ يَبِينِ اللَّهُ لَهُمْ أَوْ إِلَى الْهُدَى وَالْأَوَّلُ قَوْلُ أَبِي الْبَقَاءِ وَالثَّانِي قَوْلُ الرَّجَاجِ وَقَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ

(١٣٧) هو علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: حامل

لواء العربية بالأندلس في عصره. ولد وتوفي سنة (٥٩٧ - ٦٦٩ هـ = ١٢٠٠ - ١٢٧١ م)

(١٣٨) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٧٧١-٧٧٢

(١٣٩) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٧٨٦

الْفَاعِلِ الْجُمْلَةَ وَقَدْ مَرَّ أَنْ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ جَمْلَةً وَكَمْ مَفْعُولٌ أَهْلَكْنَا وَالْجُمْلَةَ مَفْعُولٌ
يَهْدُ وَهُوَ مُعَلَّقٌ عَنْهَا وَكَمْ الْخَبْرِيَّةُ تَعْلُقُ خِلَافًا لِأَكْثَرِهِمْ"

١٧- توهم ابن مالك (ت/ ٦٧٢ هـ) (١٤٠)

١- الاستدلال بالسمع وتعليق ابن هشام عليه بأنه "سهو منه"

قال ابن هشام: في أقسام الحال^(١٤١) " وكثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشق، ونحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها الحال أطول ويديها بدل بعض قال ابن مالك بدر الدين ومنه ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤] وَهَذَا سَهْوٌ مِنْهُ لِأَنَّ الْكِتَابَ قَدِيمٌ.

وتقع الملازمة في غير ذلك بالسمع ومنه ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] إذا أعرب حالا وقول جماعة إنها مؤكدة وهم لأن معناها غير مستفاد مما قبلها"

٢- معناه كمعنى وجه النصب

قال ابن هشام: (١٤٢) " وَقَالَ بَدْرُ الدِّينِ ابْنُ مَالِكٍ إِنَّ مَعْنَاهُ كَمَعْنَى وَجْهِ النِّصْبِ وَلَكِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرٍ لَا تَأْكُلُ السَّمَكُ وَأَنْتَ تَشْرَبُ اللَّبْنَ اهْ وَكَأَنَّهُ قَدْرُ الْوَاوِ لِلْحَالِ وَفِيهِ بَعْدُ

(١٤٠) هو محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية، ولد وتوفي سنة (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٧٤ م) انظر: الزركلي، الأعلام،

٢٣٣ / ٦

(١٤١) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٦٠٥

(١٤٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٦٢٧

لدخولها في اللَّفْظِ عَلَى الْمُضَارِعِ الْمُثْبِتِ ثُمَّ هُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِمْ إِذْ جَعَلُوا لِكُلِّ مِنْ أَوْجِهٍ
الِإِعْرَابِ مَعْنَى "

٣- التوهم في الإسم والفعل والحرف

قال ابن هشام^(١٤٣): " وَقَالَ لِي بَعْضُهُمْ كَيْفَ تَتَوَهَّمُ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ
فِي الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ فَقُلْتُ كَيْفَ تَوَهَّمُ ابْنَ مَالِكٍ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ كَافَّةً غَلَطُوا فِي قَوْلِهِمْ
إِنَّ الْفِعْلَ يَخْبِرُ بِهِ وَلَا يَخْبِرُ عَنْهُ وَإِنَّ الْحَرْفَ لَا يَخْبِرُ بِهِ وَلَا عَنْهُ وَمِمَّنْ قَلَدَ ابْنَ مَالِكٍ فِي
هَذَا التَّوَهْمِ أَبُو حَيَّانٍ وَلَا بُدَّ لِلْمَتَكَلِّمِ عَلَى الْإِسْمِ أَنْ يَذْكَرَ مَا يَقْتَضِي وَجْهَ إِعْرَابِهِ، كَقَوْلِكَ:
مُبْتَدَأٌ، خَبْرٌ، فَاعِلٌ، مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَأَمَّا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُعْرَبِينَ مُضَافٌ أَوْ مَوْصُولٌ أَوْ
اسْمٌ إِشَارَةٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا تَسْتَحِقُّ إِعْرَابًا مَخْصُوصًا، "

٤- أفعال الاستثناء

قال ابن هشام: ^(١٤٤) " وَمِنَ التَّوَهْمِ فِي الْأَوَّلِ قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ فِي أَفْعَالِ الْإِسْتِثْنَاءِ
نَحْوُ قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ زَيْدًا وَمَا خِلَا زَيْدًا إِنْ مَرْفُوعِينَ مَحْدُوفٌ وَهُوَ كَلِمَةٌ بَعْضُ
مُضَافَةٍ إِلَى ضَمِيرٍ مِنْ تَقْدِيمِ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مُضْمَرٌ عَائِدٌ إِمَّا عَلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِنْ
الْجَمْعِ السَّابِقِ كَمَا عَادَ الضَّمِيرُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى {فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً} عَلَى الْبَنَاتِ الْمَفْهُومَةِ
مِنَ الْأَوْلَادِ فِي ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] وَإِمَّا عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَفْهُومِ
مِنَ الْفِعْلِ أَيْ لَا يَكُونُ هُوَ أَيْ الْقَائِمِ زَيْدًا كَمَا جَاءَ لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ
وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَإِمَّا عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ وَذَلِكَ فِي

^(١٤٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٨٧٤

^(١٤٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٩١٨

غير لَيْسَ وَلَا يَكُونُ تَقُولُ قَامُوا خِلا زَيْدَا أَيْ جَانِبَ هُوَ أَيْ قِيَامَهُمْ زَيْدَا وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُعَرَّبِينَ وَالْمُفْسِّرِينَ فِي فَوَاتِحِ السُّورِ إِنَّهُ يَجُوزُ دُونَهَا فِي مَوْضِعِ جَرِّ بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْقَسَمِ وَهَذَا مَرْدُودٌ بِأَنَّ ذَلِكَ مُخْتَصَّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ بِاسْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى "

٥- "بل" لا تقع في التنزيل بمعنى الانتقال إلى غرض آخر

قال ابن هشام: (١٤٥) "أي بل هم عباد ونحو ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠] وَإِمَّا الْإِنْتِقَالَ مِنْ غَرَضٍ إِلَى آخَرَ وَوَهُم ابْنُ مَالِكٍ إِذْ زَعَمَ فِي شَرْحِ كَافِيَتِهِ أَنَّهَا لَا تَقَعُ فِي التَّنْزِيلِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَمِثَالُهُ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ ١٤ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ١٥ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ١٦﴾ [الأعلى: ١٤-١٦] وَنَحْوُ ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ٦٢ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا وَلَهُمْ أَعْمَلٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَمَلُونَ ٦٣﴾ [المؤمنون: ٦٢-٦٣] وَهِيَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ لَا عَاطِفَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ وَمَنْ دَخَلَهَا عَلَى الْجُمْلَةِ قَوْلُهُ: ... بَلْ بِلْدِ مَلْءِ الْفَجَاجِ قَتْمَةٌ (١٤٦)

إِذِ التَّقْدِيرِ، بَلْ رَبِّ مَوْصُوفٍ بِهِذَا الْوَصْفِ قَطَعْتَهُ وَوَهُمْ بَعْضُهُمْ فَرَعَمَ إِنَّهَا تَسْتَعْمَلُ جَارَةً"

(١٤٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ١٥٢

(١٤٦) رؤية بن العجاج، ديوانه، ضمن مجموع أشعار العرب، تحقيق: وليم بن الورد البروسى، دار ابن قتيبة، الكويت، ص: ١٥٠، والبيت: واعتل أديان الصبا ودجمه ... بل بلد ملء الفجاج قتمة

٦- الواو في باب العطف ليست لمطلق الجمع

قال ابن هشام: (١٤٧) " زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مُطلق الجمع وذلك على أوجه، أحدها: أن تستعمل بِمَعْنَى (أو)، وَمِمَّنْ ذكر ذلك ابن مالك في التُّحْفَةِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا فِي ذَلِكَ عَلَى مَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّةِ، إِذْ الْأَنْوَاعُ مَجْتَمِعَةٌ فِي الدُّخُولِ تَحْتَ الْجِنْسِ، وَلَوْ كَانَتْ (أو) هِيَ الْأَصْلُ فِي التَّقْسِيمِ لَكَانَ اسْتِعْمَالُهَا فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْوَاوِ، وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَاهَا فِي الْإِبَاحَةِ، قَالَه الرَّمَحْشَرِيُّ وَزَعَمَ أَنَّهُ يُقَالُ: جَالَسَ الْحَسَنُ وَابْنَ سَيْرِينَ أَي أَحَدَهُمَا وَأَنَّهُ لِهَذَا قِيلَ (تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) بعد ذكر ثلاثة وَسَبْعَةٌ؛ لِئَلَّا يَتَوَهَّمُ إِزَادَةُ الْإِبَاحَةِ وَالْمَعْرُوفُ مِنْ كَلَامِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ جَالَسَ الْحَسَنُ وَابْنَ سَيْرِينَ كَانَ أَمْرًا بِمَجَالَسَةِ كُلِّ مِنْهُمَا وَجَعَلُوا ذَلِكَ فَرْقًا بَيْنَ الْعَطْفِ بِ (الْوَاوِ) وَالْعَطْفِ بِ (أو) "

١٨- توهم النحاس (ت/ ٦٩٨ هـ) (١٤٨) مجيء (مع) حرفًا وليست اسمًا

توهم النحاس مجيء (مع) حرفًا وليست اسمًا ورد عليه ابن هشام بأن هذا " مردود بالإجماع"

قال ابن هشام في مع لأنها: (١٤٩) " اسمٌ بِدَلِيلِ التَّنْوِينِ فِي قَوْلِكَ مَعًا وَدُخُولِ الْجَارِ فِي حِكَايَةِ سَيَبَوِيهِ زَهَبَتْ مِنْ مَعَهُ وَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ ﴿هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ﴾ [الأنبياء: ٢٤]

(١٤٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٦٨

(١٤٨) هو محمد بن إبراهيم بن محمد، بهاء الدين، ابن النحاس الحلبي: شيخ العربية بالديار المصرية في عصره. ولد في حلب، وسكن القاهرة وتوفي بها. (٦٢٧-٦٩٨ هـ = ١٢٣٠ - ١٢٩٩ م)

(١٤٩) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٣٩

وتسكين عينه لُغَةً غنم وَرَبِيعَةً لَا صَرُورَةَ خِلافًا لسيبويه واسميتها حِينَنُذِ بَاقِيَةً وَقَوْل
النَّحَّاسِ إِنَّهَا حِينَنُذِ حَرْفٌ بِالْإِجْمَاعِ مَزْدُودٌ"

قال ابن هشام: " وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عِزَّةِ مَا الْبِكَاءُ ... وَلَا مَوْجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى
تَوَلَّتْ (١٥٠)

نصب موجعات وَلَكْ أَنْ تَدْعِي أَنْ الْبِكَاءَ مَفْعُولٌ وَأَنْ مَا زَائِدَةٌ أَوْ أَنْ الْأَصْلُ وَلَا أَدْرِي
مَوْجِعَاتٌ فَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلَةِ أَوْ أَنْ الْوَاوُ لِلْخَالِ وَمَوْجِعَاتٌ اسْمٌ لَا أَيْ وَمَا كُنْتُ
أَدْرِي قَبْلَ عِزَّةٍ وَالْخَالُ أَنَّهُ لَا مَوْجِعَاتٍ لِلْقَلْبِ مَوْجُودَةٌ مَا الْبِكَاءُ، وَرَأَيْتُ بِحِطِّ الْإِمَامِ
بِهَاءِ الدِّينِ بْنِ النَّحَّاسِ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَوْلُهُ: "أَقَمْتُ مَدَّةً أَقُولُ الْقِيَاسَ جَوَازَ الْعَطْفِ عَلَى
مَحَلِّ الْجُمْلَةِ الْمُعْلَقِ عَنَّا بِالنَّصْبِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ مَنْصُوصًا"

١٩ - توهم أبي حيان (ت/ ٧٤٥ هـ) (١٥١) وتعليق ابن هشام عليه "ما لا يتوهم
على صغار الطلبة"

قال ابن هشام: (١٥٢) " وَمِمَّا يَحْتَمَلُ جَوَابَ الْقِسْمِ ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم
:٧١] وَذَلِكَ بِأَنَّ تَقْدِيرَ الْوَاوِ عَاطِفَةٌ عَلَى ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمٌ﴾ [مريم :٧٠] فَإِنَّهُ وَمَا قَبْلَهُ أَجُوبَةٌ
لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم :٦٨] وَهَذَا مُرَادُ ابْنِ عَطِيَّةَ مِنْ قَوْلِهِ
هُوَ قِسْمٌ وَالْوَاوُ تَقْتَضِيهِ، أَيْ هُوَ جَوَابُ قِسْمٍ، وَالْوَاوُ هِيَ الْمَحْصَلَةُ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا عَطَفَتْ

(١٥٠) كثير عزة ، ديوانه، جمعه، إحسان عباس، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان، ط١، ص٩٥

(١٥١) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجباني، النّفْزِي، أثير
الدين، أبو حيان :من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد وتوفي سنة

(١٥٤-٦٥٥ هـ = ١٢٥٦ - ١٣٤٤ م) انظر: الزركلي، الأعلام ٧/١٥٢

(١٥٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص:٥٢٨

وتوهم أبو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة وهي أن الواو حرف قسم فرد عليه
بأنه يلزم منه حذف المجزور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيًا ب(إن)

رد ابن هشام على ابن مالك وأبي حيان

قال ابن هشام: (١٥٣) " وَقَالَ لِي بَعْضُهُمْ كَيْفَ تَتَوَهَّمُ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ
الْأَمْرَ فِي الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ فَقُلْتَ كَيْفَ تَوَهَّمُ ابْنَ مَالِكٍ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ كَافَّةً غَلَطُوا فِي
قَوْلِهِمْ إِنَّ الْفِعْلَ يَخْبَرُ بِهِ وَلَا يَخْبَرُ عَنْهُ وَإِنَّ الْحَرْفَ لَا يَخْبَرُ بِهِ وَلَا عَنْهُ وَمِمَّنْ قَلَدَ ابْنَ
مَالِكٍ فِي هَذَا الْوَهْمِ أَبُو حَيَّانَ "

الخاتمة وأهم نتائج البحث وتوصياته

الحمد لله خاتمة كل خير، والصلاة والسلام على خير من نطق بالعربية فكان أفصح العرب بيد أنه من قريش، وصلى الله عليه وآله وصحبه وسلم أما بعد، فإن هذه الدراسة قد تناولت " دور التوهم في التقعيد النحوي عند ابن هشام الأنصاري دراسة تحليلية إحصائية في معنى اللبيب عن كتب الأعراب". ونتج عن هذا تناول النتائج الآتية:

أولاً: أن التوهم ظاهرة لغوية لها أثرها في التقعيد النحوي، حيث وردت في أصول التفكير النحوي عند سيبويه، والكسائي، والفراء، والمبرد، وثلعب، وغيرهم من أصحاب المدارس النحوية، ولكن لا يمثل معيارية منضبطة؛ لأن التوهم مبنى على الغفلة والسهو والخطأ، ومخالفة القياس المطرد، والسماع الموثوق به. والتوهم ليس مقصوداً من النحوي أن يقع فيه.

ثانياً: أن التوهم قد يلجأ إليه النحوي أحياناً ليفسر به خروج مواد لغوية عمّا كان يجب أن تكون عليه، وفقاً لما وضعه النحويون من قواعد وقوانين تنظم اللغة. ويمكن أن يطلق عليه القياس الخاطئ^(١٥٤). لعدم اعتماده على علة التشابه اللغوي أو التفكير المنطقي. وقد وقع فيه كثير من النحاة فرادى، ومثلى، وجماعات.

(١٥٤) محمد عبدو فلفل، التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب: قديماً وحديثاً، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الرابعة والعشرون، العدد ٥٩، (٢٠٠٠م)

ثالثاً: أن التوهم ورد في أصول الفكر النحوي عند ابن هشام واضح في كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعراب.

رابعاً: أن التوهم عند ابن هشام جاء فيما شذ عن القاعدة، ولا يصلح عنده أن يكون دليلاً من أدلة النحو المأخوذ بها في التقعيد النحوي. بل هو وجه من وجوه التفكير النحوي.

خامساً: أن ابن هشام استخدم مصطلح التوهم والوهم، ووهم، وتوهم، ويتوهم في كثير من نصوص مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، وورد التوهم عنده بمعنى الغلط، والخطأ والسهو، والغفلة، والحمل على المعنى. والحمل على اللفظ. وقد أحصت هذه الدراسة مصطلحات الوهم وقضاياها وموقف ابن هشام من توهم النحاة والرد عليهم والتعليل على الوقوع فيها والأسباب التي دفعت النحاة في تناولها في دراساتهم النحوية.

أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة هي:

وختاماً توصى هذه الدراسة بأن التوهم لا يقتصر على التوهم النحوي والصرفي فقط، بل يصل أثره إلى جميع مستويات اللغة ويحتاج إلى عدة دراسات نحوية وصرفية ودلالية ومعجمية ومنهجيات مختلفة في شتى العلوم العربية وربطها بالدراسات الحديثة المعاصرة خاصة علم اللغة التطبيقي وعلم اللغة المقارن، والدراسات النحوية التداولية. كما يمكن دراسة ظاهرة التوهم النحوي بين الإبداع والاتباع. كما أشار إلى ذلك الدكتور عبدالصبور شاهين في كتابه "مشكلات القياس في اللغة العربية" (١٥٥)

(١٥٥) عبدالصبور شاهين، مشكلات القياس في اللغة العربية، مجلة عالم الفكر الكويتية، المجلد الأول، العدد الثالث، (٢٠٠٢م)

وبعد فهذا جهدي في دراسة دور التوهم في التقعيد النحوي عند ابن هشام الأنصاري دراسة تحليلية إحصائية في معنى اللبيب عن كتب الأعراب" والله تعالى أسأل أن أكون قد وفقت في عرض وتحليل هذه الظاهرة.

﴿ إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

[هود:٨٨]

المصادر والمراجع

- إبراهيم أنيس، طرق تنمية الألفاظ اللغوية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، (١٩٦٧م)
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - (١٤١٤ هـ)، مادة (وهم) فصل الواو.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ت/ ٧٦١هـ) تحقيق : مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦، (١٩٨٥)
- أبو فرج الأصبهاني، الأغاني، تحقيق: أحمد عبدالستار فرج، دار الثقافة، بيروت، ١٤ / ١٣
- أحلام شماحي، العطف على المعنى أو التوهم في السبع المنجيات، رسالة ماجستير، جامعة محمد بن خيضر، بسكرة، الجزائر، (٢٠١٦م).
- امرئ القيس، ديوانه وشرحه، تحقيق الحسن السندوبي، وصلاح الدين منيمنة، دار إحياء العلوم، بيروت ، ط١، (١٩٩٠م)
- حمدي الجبالي، أثر التوهم في بناء القاعدة عند الفراء، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، نابلس، فلسطين، المجلد ١، العدد ٢، (٢٠٠٥م)
- راشد أحمد جراري، التوهم دراسة في كتاب سيبويه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت. (١٩٩٩م)

- رؤية بن العجاج، ديوانه، ضمن مجموع أشعار العرب، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت،
- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس (ت: ١٢٠٥هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بدون تاريخ . مادة (وهم)
- زهير بن أبي سلمى، ديوانه، تحقيق: محمد إسماعيل الصاوي، دار الكتب المصرية، (١٩٤٤)
- سنية محمد حسن، ومحمد صلاح فتح الباب، ومحمد بخيت، التوهم في النحو العربي عند القدماء والمحدثين: دراسة في التراكيب والدلالات، مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع) ماليزيا العدد ٣٤، (٢٠٢٠م)
- السيد رزق الطويل، ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والصرفية، مجلة اللغة العربية جامعة أم القرى، العدد الأول (١٩٨٢م)
- سيد محمد رضا ابن الرسول، وأمير صالح معمومي، ظاهرة التوهم في اللغة العربية، مجلة بحوث في العربية، جامعة أصفهان، إيران، المجلد ٥، العدد ٩، (٢٠١٣م).
- سيف الدين طه الفقراء، العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، عمان، الأردن. المجلد ١٣، العدد ١، (٢٠٠٦م).
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١ هـ) شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان مزيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ المركزي الشنقيطي ، لجنة التراث العربي (١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦)

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١ هـ)، شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان مزيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركي الشنقيطي، لجنة التراث العربي (١٩٦٦)
- عبد الله أحمد جاد الكريم حسن، التوهم عند النحاة، مكتبة الآداب بالقاهرة عام (٢٠٠١م).
- عبدالصبور شاهين، مشكلات القياس في اللغة العربية، مجلة عالم الفكر الكويتية، المجلد الأول، العدد الثالث، (٢٠٠٢م)
- عبدالعزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات الحديثة دار المعارف، القاهرة، (١٩٨١م)
- العرجي، عبدالله بن عمر بن عمرو، ديوانه، تحقيق: سجع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، (١٩٩٨م)
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت: ٢٠٧ هـ) معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر ، ط ١.
- كثير عزة ، ديوانه، جمعه، إحسان عباس، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان، ط١.
- ليلي السبعان، ظاهرة التوهم عند المعاصرين، مجلة البيان، الكويت، العدد ٤٧٩، (٢٠١٠م).
- محمد بن محمد بن شراب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان، ط١، (٢٠٠٧م)
- محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، (١٩٧٩م)

- محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، التوهم في آثار الدارسين، مركز البحوث والنشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، (٢٠١٦م).
- محمد عبد الوهاب شحاتة، مصطلح التوهم في كتاب سيوييه، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، العدد، ١٤ (٢٠٠٢م)
- محمد عبدو لفل، التوهم أو القياس الخاطيء في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد: ٥٩، السنة الرابعة والعشرون، (٢٠٠٠م)
- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: ٤٦٨هـ) ، شرح ديوان المتنبي ، تحقيق ياسين الأيوبلي، وقصى الحسين، دار الرائد العربي، لبنان ، بيروت، ط١، (١٩٩٩م)
- يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، (٢٠٠١م)

The role of illusion in the grammar rooting to Ibn Hisham al-Ansari :An analytical statistical study in Mughni Al-labib An Kutub Al-A'arib

During my review of Ibn Hisham's encyclopedia of grammar entitled Mughni al-Labib an Kutub al-A'arib, I noticed the prevalence of grammatical illusions therein; This requires studying it and clarifying his perspective, as well as the opinions of grammarians who have preceded and followed him, due to the impact of this phenomenon on grammatical rooting. That is why this research was called:

The role of illusion in the grammar rooting to Ibn Hisham al-Ansari :An analytical statistical study in Mughni Al-labib An Kutub Al-A'arib

The nature of this study necessitated the use of statistical, descriptive, and analytical methods. Its questions and goals were driven by previous research, which also clarified the extent to which this study, which dealt with four dimensions and was preceded by an introduction that defined its characteristics, was applicable. The study's conclusion highlights the most significant findings and suggestions.

This study has five dimensions as follows:

- **The first dimension:** the concept of illusion according to Ibn Hisham and the ancient and modern grammarians.
- **The second dimension:** the reasons for the grammatical illusion to Ibn Hisham

-
- **The third dimension:** The relationship of illusion to analogy and its impact on the grammatical rooting to Ibn Hisham Al-Ansari.
 - **The fourth dimension:** Ibn Hisham's approach to addressing the grammatical illusion in Mughni Al-Labib on the books of Al-A'arib.
 - **The fifth dimension:** Ibn Hisham's perspective on the issues of grammatical illusion in Mughni al-Labib on the books of Al-Arabiya.

Keywords: Illusion, Mughni al-Labib, Ibn Hisham, grammar, morphology, grammatical rooting.